# معضلة الحقيقة فى الفكر القانونى
# مقاربة فى فلسفة القانون

محمود بسطامى*

تتعلق فلسفة الحقيقة القانونية بالتفكير الفلسفى والنظرى حول كيفية تحديد الحقيقة فى السياق القانونى. وتشمل هذه الفلسفة استكشاف المفاهيم والمبادئ التى تحكم عملية تحديد الحقيقة فى القانون، بالإضافة إلى النظر فى الآثار الأخلاقية والإنسانية لهذه العملية. فيثير مفهوم الحقيقة القانونية العديد من الأسئلة الفلسفية، مثل: ما هى الحقيقة فى السياق القانونى؟ وكيف يمكن تحقيق الحقيقة فى ظل التعقيدات القانونية والمعايير المختلفة لتحديدها؟ وما هو دور الأخلاق والقيم فى تحديد الحقيقة القانونية؟ ويتناول الفلاسفة والمنظرون القانونيون هذه الأسئلة من خلال تحليل مفاهيم الحقيقة والعدالة والإجراءات القانونية، محاولين فهم الأسس الفلسفية التى تحكم التفكير والممارسات فى مجال تحديد الحقيقة القانونية. فيعمل فلاسفة القانون على استكشاف كيفية تأثير السياق الاجتماعى والثقافى على تحديد الحقيقة القانونية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الحقيقة والعدالة وكيفية ضمان تحقيق العدالة من خلال تحديد الحقيقة بطريقة دقيقة وعادلة. وفى هذا الصدد تعتبر فلسفة الحقيقة القانونية مجالًا مثيرًا للاستكشاف والنقاش، حيث يمكن للفلاسفة والنقاد القانونيين تقديم وجهات نظر مختلفة حول كيفية فهم وتحليل عملية تحديد الحقيقة فى السياق القانونى وكيفية تحسين هذه العملية لضمان تحقيق العدالة واحترام حقوق الأفراد.

ولا يستهدف هذا المقال تقديم تحليل مفصل أو تفسير أو شرح تفصيلى لنظرية الحقيقة. بل يهدف للإشارة إلى الطرق التى يتم التفكير بها فى الحقيقة فى فلسفة القانون وانعكاسات ذلك على واقع التطبيق القانونى. والسؤال المركزى هنا، هو ماذا تعنى الحقيقة فى السياقين قيد الدراسة– الفلسفة والقانون؟ والقاسم المشترك بين السياقين هو السعى إلى تحديد الحالة الحقيقية للأشياء، وتحديد المنظور القانونى للحقيقة ومدى الاختلاف بين الحقيقة الموضوعية والحقيقة القانونية، سواء فى النظرية القانونية أو الممارسة من خلال مؤسسات العدالة.

**الكلمات المفتاحية:** الحقيقة القانونية– التوافق، التماسك– الفلسفة القانونية– الوضعية القانونية– الواقعية القانونية– المثالية القانونية– الحقيقة الرسمية– الحقيقة الموضوعية.

## مقدمة

لطالما كان مفهوم الحقيقة إشكاليا شغل الإنسان منذ بداية وجوده على الأرض، فمفهوم الحقيقة هو إحالة إلى مجال معيارى، والإنسان حين يفكر أو يتكلم فمن أجل الحقيقة أو على أساسها، أو من أجل امتلاكها، فتعدد التصورات الفلسفية لهذا المفهوم، هو ما يبرر أن ثمة صراعًا حول الحقيقة وليس من أجلها. ومساءلة هذا المفهوم المعيارى والمتداخل فى شبكة علاقات مع المفاهيم المعقدة مثل الفكر، الواقع، السلطة، الوهم، الخطأ، المصلحة يجعل المساءلة الفلسفية تكتسى طابع الصعوبة والتعقيد.

* أستاذ فلسفة القانون، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

والحقيقة فى اللغة هى الثبات والاستقرار والقطع واليقين ومخالفة المجاز. ومن ثم، فالحقيقة فى لسان العرب بمعنى الحق، والصدق، والصحة، واليقين، والوجوب، والرصانة، ومقابلة التجاوز. وفى هذا الإطار يشير لسان العرب إلى: بلغ حقيقة الأمر أى يقين شأنه. والحقيقة فى اللغة: ما أقر فى الاستعمال على أصل وضعه، والمجاز ما كان بضد ذلك، وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة: وهى الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة، وحق الشىء يحق، بالكسر، حقا أى وجب... وأحققت الشىء أى أوجبته. وتحقق عنده الخبر أى صح. وحقق قوله وظنه تحقيقا أى صدق. وكلام محقق أى رصين... والحق: صدق الحديث. والحق: اليقين بعد الشك[١].

وعلى الرغم من أهمية الحقيقة، فإنها مصطلح محفوف بالمخاطر، إلى حد أن اعتبره البعض من الفلاسفة مفهوما غير قابل للتعريف[٢]. ويشير البعض منهم إلى أن البحث عن الحقيقة يبدو حماقة أكثر من أى وقت مضى[٣]. بينما ينظر البعض إلى الحقيقة على أنها تناسب بين افتراض وواقع مستقل، ولا تزال النظريات والآراء المتنوعة عن الحقيقة موضع نقاش بين العلماء والفلاسفة واللاهوتيين. وتعتبر اللغة هى الوسيلة التى ينقل بها البشر المعلومات بين بعضهم البعض. ويطلق على الطريقة المستخدمة لتحديد ما إذا كان شىء حقيقيا اسم معيار الحقيقة. وهناك مواقف متباينة حول أسئلة مثل ما الذى يشكل الحقيقة، وما هى الأشياء التى تحمل الحقيقة، وكيفية تعريف وتحديد وتمييز الحقيقة، وما هى الأدوار التى يؤديها الإيمان والمعرفة التجريبية فى ذلك؟ وما إذا كانت الحقيقة يمكن أن تكون ذاتية أو موضوعية بمعنى الحقيقة النسبية مقابل الحقيقة المطلقة[٤].

ويبقى سؤال– ما هى الحقيقة؟– هو السؤال الذى كافح الناس من كل نوع للإجابة عليه، فهل هو سؤال وجيه أصلا؟ من جهة، هناك وجهة نظر مفادها أن الحقيقة ماتت وفى الجانب الآخر يقال إنه سؤال معقول وعادل جدا طرحه الفلاسفة على مر القرون. وقد اشار البعض إلى أن سؤال– ما هى الحقيقة؟– غير مبرر وهو السؤال الخطأ فمصطلح الحقيقة له بنية معقدة ولا توجد صيغة بسيطة يمكنها استيعاب معناها بالكامل[٥]. وعلى الرغم من ذلك، فإن البعض من منظرى الحقيقة يعتقدون أنها تمثل فكرة منطقية بسيطة، ولا تتطلب أى نظرية تفسيرية جوهرية. علاوة على ذلك، فإن هذه الحقيقة لا تحتوى على بنية مخفية تنتظر اكتشافنا، وأن الحقيقة يتم التقاطها بالكامل

من خلال البساطة الأولية، بحيث إنه فى الواقع لا شىء يمكن أن يكون أكثر بساطة وأقل إرباكا من مفهوم الحقيقة[٦]. وعلى كل فبالرغم من أن طبيعة الحقيقة، كما أشار البعض[٧]، غامضة بشكل غريب، وعلى الرغم من الانطباع بأن طبيعتها الأساسية تبدو ضرورية ومستحيلة، فهى فى الوقت نفسه خاطئة تمامًا.

ولأهمية موضوع الحقيقة فى القانون، تتعلق فلسفة الحقيقة القانونية بالتفكير الفلسفى والنظرى حول كيفية تحديد الحقيقة فى السياق القانونى. وتشمل هذه الفلسفة استكشاف المفاهيم والمبادئ التى تحكم عملية تحديد الحقيقة فى القانون، بالإضافة إلى النظر فى الآثار الأخلاقية والإنسانية لهذه العملية. فيثير مفهوم الحقيقة القانونية العديد من الأسئلة الفلسفية، مثل: ما هى الحقيقة فى السياق القانونى؟ وكيف يمكن تحقيق الحقيقة فى ظل التعقيدات القانونية والمعايير المختلفة لتحديدها؟ وما هو دور الأخلاق والقيم فى تحديد الحقيقة القانونية؟

يتناول الفلاسفة والمنظرون القانونيون هذه الأسئلة من خلال تحليل مفاهيم الحقيقة والعدالة والإجراءات القانونية، محاولين فهم الأسس الفلسفية التى تحكم التفكير والممارسات فى مجال تحديد الحقيقة القانونية. فيعمل فلاسفة القانون على استكشاف كيفية تأثير السياق الاجتماعى والثقافى على تحديد الحقيقة القانونية، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين الحقيقة والعدالة وكيفية ضمان تحقيق العدالة من خلال تحديد الحقيقة بطريقة دقيقة وعادلة. وفى هذا الصدد تعتبر فلسفة الحقيقة القانونية مجالًا مثيرًا للاستكشاف والنقاش، حيث يمكن للفلاسفة والنقاد القانونيين تقديم وجهات نظر مختلفة حول كيفية فهم وتحليل عملية تحديد الحقيقة فى السياق القانونى، وكيفية تحسين هذه العملية لضمان تحقيق العدالة واحترام حقوق الأفراد.

ولا يستهدف هذا المقال تقديم تحليل مفصل أو تفسير أو شرح تفصيلى لنظرية الحقيقة. بل يهدف للإشارة إلى الطرق التى يتم التفكير بها فى الحقيقة فى فلسفة القانون وانعكاسات ذلك على واقع التطبيق القانونى. والسؤال المركزى هنا، هو ماذا تعنى الحقيقة فى السياقين قيد الدراسة– الفلسفة والقانون؟ والقاسم المشترك بين السياقين هو السعى إلى تحديد الحالة الحقيقية للأشياء، وتحديد المنظور القانونى للحقيقة ومدى الاختلاف بين الحقيقة الموضوعية والحقيقة القانونية، سواء فى النظرية القانونية أو الممارسة من خلال مؤسسات العدالة.

## أولًا: التأسيس الفلسفى لمفهوم الحقيقة

يمثل سؤال الحقيقة قضية لا يمكن فصلها عن الفلسفة، فلقد شكل سؤال الحقيقة الاهتمام الأساسى للفلسفة، وذلك على عكس القانون، الذى يتباهى بتقليد عريق من الممارسة الفكرية فيما يتعلق به. ولكن يعد البحث فى هذا الأمر مفيدًا للتعرف على الأساس الفلسفى الذى تستند عليه الحقيقة القانونية وكيف يسهم فى تشكيل بنيانها، وذلك على الرغم مما يعترى مفهوم الحقيقة فلسفيًا من إشكالات بصدد تعريفه[٨].

ولعل السؤال ما هى الحقيقة؟ كان نقطة محورية للمناقشة الفلسفية، وتم تقديم إجابات متنافسة له: فالحقيقة هى التوافق، والحقيقة هى التماسك، والحقيقة هى فائدة عملية، والحقيقة هى خاصية بدائية غير قابلة للتحليل، والحقيقة هى انفصال[٩]. وللوهلة الأولى قد يبدو هذا التعدد فى الإجابات مفاجئا، بل نجد هناك الاقتراح القائل بأن السمة المميزة للفكر المعاصر هى الابتعاد عن فكرة الحقيقة، حيث يرى هذا التيار أنه فى العديد من الأوساط الفكرية، تعد الفكرة غير عصرية أو بالكاد يمكن ذكرها، وهذا الافتراض الضمنى ينطلق من أنه لا توجد إجابة بسيطة على هذا السؤال. فيتطلب الأمر منا هنا إذن، ليكتمل الفهم، تحديد أبرز نظريات الحقيقة والمناقشات الفلسفية الرئيسية حول مفهوم الحقيقة. وبالطبع لن يوفر ذلك الأمر جردًا شاملًا للنظريات والمناقشات ذات الصلة (التى يوجد العديد منها فى الأخلاق، وفلسفة اللغة، والميتافيزيقا) أو أن التسميات المعتمدة هنا هى بالضرورة تسميات واضحة. وفى الواقع، قد يكون من الحشو القول بأن مفهوم الحقيقة محل جدال فلسفى، لأنه إذا كان المفهوم مركزيًا للفلسفة مثل الحقيقة، فإن ذلك يعنى أنه سيظل محل جدال[١٠].

وعلى كل فقد أشير الى أن هناك نظريتين أساسيتين للحقيقة: الواقعية ومعاداة الواقعية. كما أشير إلى ثلاث نظريات موضوعية للحقيقة؛ التوافق والتماسك والبراجماتية. علاوة على ذلك، تمتد القائمة، فى الواقع، إلى أبعد من ذلك بكثير لتشمل ظلا أوسع من التعقيد الذى يتفاقم بسبب المصطلحات المحيرة، وما قد يبدو أنه تنظير فلسفى مجرد[١١]. ولتقديم صورة متكاملة إلى حد ما يمكن تجميع النظريات المختلفة تحت عنوانين- النظريات الموضوعية (التى تشتمل على وجهات نظر تقليدية) والنظريات الانكماشية (تتضمن وجهات نظر تشكل بديلًا جذريًا لوجهات النظر التقليدية)[١٢]. وتتم مناقشة كل منها على حدة على النحو التالى:

**النظريات الموضوعية**:

النظريات الموضوعية الثلاث التى تمت مناقشتها أدناه هى نظرية الواقعية/ التوافق، ونظرية مناهضة الواقعية/ التماسك والنظرية البراغماتية، ويمكن إضافة النظرية البنائية إلى تلك الطائفة من النظريات الموضوعية.

**الواقعية/ نظرية التوافق Realism/Correspondence Theory:**

تعرف نظرية التوافق الحقيقة بأنها علاقة متماثلة من التشابه البنيوى بين تعبير لغوى معين والظواهر أو الحالات المقابلة فى العالم. أبرز الأمثلة على مثل هذا المفهوم النظرى للحقيقة هى نظرية الصورة اللغوية للودفيغ فيتجنشتاين، كما وردت فى كتابه –Tractatus Logico Philosophicus، وكتاب ألفريد تارسكى الدلالى عن الحقيقة. ولقد عرَّف فيتجنشتاين الحقيقة بأنها علاقة صورة بين اللغة والعالم(١٣).

وتؤكد نظرية التوافق على أن المعتقدات والتصريحات الحقيقية تتوافق مع الحالة الفعلية للأمور. وتؤكد على العلاقة بين الأفكار أو الكلام من جهة والأشياء المادية من جهة أخرى. وهو نموذج تقليدى ترجع أصوله إلى الفلاسفة اليونانيين القدماء، مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو. هذا النوع من النظريات يقول إنه يتم تحديد الحقيقة أو الكذب من حيث المبدأ بشكل كامل عن طريق ارتباطها بالأشياء المادية بمعنى هل تصف الحقيقة تلك الأشياء بدقة. وتركز نظرية التوافق بشكل كبير على افتراض أن الحقيقة هى مسألة نسخ ما يُعرف بالواقع الموضوعى بدقة، ومن ثم تمثيله بواسطة الأفكار والكلمات والرموز الأخرى(١٤).

ويشير أنصار هذه النظرية إلى أنها الطريقة الأكثر شيوعا لفهم الحقيقة، والطريقة التى غالبا ما يتم افتراضها خارج الفلسفة وكذلك داخلها، والتعامل معها باعتبارها مجرد مسألة توافق بين البيانات أو الجمل، والتى يمكن أن تعبر (على سبيل المثال) عن معتقدات أو ادعاءات نظرية معينة والعالم أو أجزاء من العالم(١٥).

وفقًا لذلك، فإن العبارة تكون صحيحة عند الواقعيين، فقط فى حالة توافقها مع حقيقة ما، وتكون كاذبة فقط فى حالة عدم توافقها مع تلك الحقيقة. فنظرية التوافق هى فى الأساس مجرد افتراض مفاده أنه عندما يحدث الأمر، فإنه يحدث بالفعل وأن العبارة المتعلقة به صحيحة، فمعنى الجملة يعُطى من خلال الشروط التى تجعلها صحيحة. ويشار إلى أن هناك ثلاث فئات رئيسية

من الواقعيين: (أ) الواقعيون الساذجون؛ (ب) الواقعيون الناقدون؛ و(ج) الواقعيون الداخليون. جميعهم يستخدمون نظرية المطابقة للحقيقة، أى أنهم يؤكدون أن حقيقة أى عبارة تعتمد على مرجع ناجح. ويؤكد الواقعيون أن كل فيلسوف تقريبًا كان يفكر فى طبيعة الحقيقة قبل القرن الثامن عشر، ضمنا أو صراحة وفقًا لنظرية التوافق هذه. ويؤكدون على ثنائية، الصحة والخطأ، أى أنهم يؤكدون أن العبارة إما أن تكون صحيحة وإما خاطئة اعتمادًا على ما إذا كانت تتوافق أم لا مع الحالة التى تهدف إلى وصفها. فتدعى النظرية أن العبارة تكون صحيحة إذا كانت تتوافق مع الحالة التى تحاول وصفها[١٦]. وهذا لا يعنى أنه يمكننا بالضرورة معرفة ما إذا كانت عبارة معينة صحيحة أم خاطئة، وذلك فى حالة عدم اليقين المعرفى، والذى لا يقوض الادعاء بوجود حقيقة يجب معرفتها. حيث يؤكد الواقعيون أن ادعاءات الحقيقة هى أمر متعال عن التحقق، فهم لا يعتمدون على قدرتهم على التحقق[١٧].

وبالرغم من بساطة النظرية فإنها تواجه عددا من الانتقادات من قبل أعدائها، فالقول إن الحقيقة هى نوع من التوافق مع الواقع، باعتبارها فكرة منطقية، لم يتم التوصل إليها على الإطلاق بما يرضى أى شخص. كما أن العديد من الفلاسفة يعتقدون أن المحاولات التقليدية لشرح مفاهيم الحقيقة والتوافق لم تولد سوى تفسيرات زائفة فارغة، فهى نظرية ميتافيزيقية سيئة لأن المفاهيم المركزية التى تستدعيها لا تمتلك أى قيمة تفسيرية على الإطلاق[١٨]. ويدعم ارتباطها بالواقعية الميتافيزيقية، وجهة النظر القائلة بأن هناك حقيقة موضوعية مستقلة فى وجودها وبنيتها عن لغتنا وفكرنا. كما أن هناك اعتراضًا شائعًا جدًا على هذا المزيج من نظرية التوافق والواقعية الميتافيزيقية، وهو أنها تؤدى إلى الشك المعرفى، فالحقيقة لدى انصارها مفهوم غير مقيد معرفيا، وبالتالى، فمسألة صحة العبارة لا تعتمد على أى فضيلة معرفية تعرضها[١٩].

ويطرح البعض فى سياق الانتقادات الموجهة للنظرية قضية المعقولية، فالحقيقة التى تشير إليها تبدو أقل معقولية بكثير وأقل معنى بكثير عندما نحاول معرفة ما تصل إليه فى الواقع وهنا تكمن المعضلة. فبالنسبة لمنظرى التوافق، فإن الحقيقة ليست مسألة ما إذا كان البيان مبررًا أو عقلانيًا– فالحقيقة موضوعية وتتوقف فقط على الطريقة التى يكون بها العالم. الانتقاد إذن هو أنه فى واقعية التوافق الكلاسيكية لا يمكننا أبدا تحديد ما إذا كانت العبارات أو المعتقدات صحيحة لأننا لا نستطيع مقارنتها بالحقائق لمعرفة ما إذا كانت تتوافق معها، حيث يمكن مقارنة العبارات

والمعتقدات، كما يقُال عادة، مع عبارات أو معتقدات أخرى لمعرفة ما إذا كانت تتناغم مع بعضها البعض، ولكن لا يمكننا أبدا مقارنة أو مواجهة العبارات أو المعتقدات بالحقائق أو بالواقع. كما يقال فى كثير من الأحيان، لا توجد طريقة للخروج من لغتنا أو خارج دائرة معتقداتنا واستكشاف الحقائق نفسها. وكان هذا الاعتراض المعرفى هو السبب الرئيسى وراء تخلى العديد من الفلاسفة عن نظرية التوافق الكلاسيكية، وبدأوا فى تقديم نظريات موضوعية بديلة[٢٠].

**نظرية معاداة الواقعية/ التماسك أو الترابط Anti-realism/Coherence Theory:**

ترفض نظرية التماسك فكرة الحقيقة باعتبارها علاقة متماثلة، مثل الصورة بين التعبير اللغوى وحالة الأمور فى العالم والسبب بسيط وسهل القبول فليس لدينا اختصار معرفى أو شىء من هذا القبيل. فلا يمكن الوصول إلى الظواهر دون اللجوء أولا إلى الصرح المعرفى والمنطقى المفاهيمى الذى يشكل النظرة العالمية السائدة أو نظام الأشياء فى العالم، كما أنه لا يمكن أن تكون هناك أى معرفة موثوقة للعلاقة السائدة بين اللغة والعالم، فكل المعرفة التى قد تكون لدينا عن الظواهر فى العالم يتم نقلها إلينا من خلال الفئات المفاهيمية للغة[٢١].

وتتطلب الحقيقة بالنسبة لنظريات الترابط المنطقى بشكل عام ملاءمة العناصر داخل النظام بأكمله. ففى كثير من الأحيان يشير الترابط إلى شىء أكبر من الترابط المنطقى البسيط، فغالبا ما يكون هناك طلب بأن تعطى المقترحات فى النظام المترابط الدعم المتبادل لبعضها البعض. لذلك وعلى سبيل المثال يمثل اكتمال مجموعة المفاهيم الأساسية وشموليتها عاملًا حاسمًا فى الحكم على صلاحية وفائدة نظام مترابط. ولعل أحد المبادئ المنتشرة لنظريات الترابط، هو فكرة أن الحقيقة بالأساس تعود لأنظمة كاملة من المقترحات، ويمكن إرجاعها إلى المقترحات الفردية وفقًا لترابطها مع النظام الكلى فقط[٢٢].

فعلى النقيض من الواقعية، ترفض اللاواقعية التوافق، وتؤكد بدلًا من ذلك أن العبارات صحيحة تتناغم مع العبارات الحقيقية الأخرى التى يتم تقديمها ضمن شكل معين من أشكال الحياة[٢٣].

ويشار إلى أن نظام المعتقدات يكون متماسكا عندما تكون عناصره متسقة مع بعضها البعض، وعندما يُظهر قدرًا معينًا من البساطة الشاملة. وفى هذه الحالة يكون النظام بأكمله وكل عنصر من عناصره صحيحًا، وبالتالى فإن الحقيقة تنتمى إلى نظام متناغم من المعتقدات[٢٤].

فنظرية التماسك إذن هى نظرية تقيس الحقائق من خلال ملاءمتها داخل نظام معين، فلا يشكك مناهضو الواقعية فى ادعاء الواقعيين بأن الحقيقة هى مسألة شروط- حيث إن اختلافهم يدور حول مسألة ما إذا كانت شروط الحقيقة متعالية إدراكيًا أم لا، فيرفض المناهضون للواقعية كل المحاولات التى تعكس بها اللغة الواقع، وبدلًا من ذلك يؤكدون أن الحقيقة هى فى الأساس بناء إنسانى، ويرفضون ثنائية التكافؤ، ويؤكدون بدلًا من ذلك أن ادعاءات الحقيقة هى أمر داخلى فى المجتمع الذى يتم فيه التعبير عن هذه الحقائق، أى أن الحقيقة تعتمد على ما يتم الاتفاق عليه داخل المجتمع. فمع تخلى العديد من الفلاسفة عن نظرية التوافق الكلاسيكية، بدأت التفسيرات المعرفية فى الازدهار، زاعمة أن حقيقة العبارة لا تتكون من علاقة خارجية بسمة من سمات الواقع، بل فى امتلاكها وضعًا معرفيًا إيجابيًا ضمن المخطط المفاهيمى أو ضمن خبرة المخطط المفاهيمى(٢٥). وترى هذه النظريات أن الحقيقة تتمثل فى كونها عنصرًا فى نظام شامل من المعتقدات يكون متسقًا ومتناغمًا(٢٦).

تتمثل النواة الأساسية لنظرية التماسك إذن فى المفهوم القائل بأن المعتقدات والأحكام صحيحة أو كاذبة وفقًا لما إذا كانت تتناسب مع- أم لا، مع مجموعة المعتقدات الأخرى أو أى شىء صحيح. وهنا يبرز مصطلح ذو صلة عند المناقشة، وهو منطق التحقق والذى، ببساطة، يتبنى وجهة النظر القائلة بأن معنى كلمة أو مجموعة من الكلمات يتم تحديده من خلال مجموعة من القواعد التى تنظم استخدامها(٢٧).

وبالرغم من أن نظرية التماسك بشكل مميز هى نظرية الحقيقة التى يتبناها المثاليون الذين يصرون على الحقيقة، على الأقل بقدر ما يمكن إدراكها، فقد برزت عدة انتقادات لمنطق النظرية، أولها أنها قد حكمت على نفسها بعدم التماسك من خلال إغلاق أى احتمال للرد المنطقى بأن بعض المبادئ التى تؤمن بها ليست فى الواقع مبادئ على الإطلاق. كما أن هناك اعتراضًا آخر على نظرية التماسك، هو احتمال وجود أكثر من نظام متماسك، متساوى الاتساق، ومترابط بشكل متساو من خلال التضمين المتبادل، وكلاهما ذو نطاق واسع بما فيه الكفاية. كما انتقدت النظرية بأنها لا تقدم وصفًا مناسبًا لطبيعة الحقيقة على الرغم من سماتها التعويضية. وهناك انتقاد آخر للنظرية يتمثل فى رفضها تأييد وجود سمة مركزية واضحة لمفهوم الحقيقة، والتى تتمثل فى

إمكانية وجود بعض الأشياء، والتناقض بين ما هو صحيح حقا وما نعتقد أننا سنفعله (أو ينبغى لنا، فى ضوء جميع الأدلة الممكنة) ليكون صحيحًا[٢٨].

**النظرية البراجماتية/ الذرائعية Pragmatic Theory:**

يغطى النهج البراجماتى للحقيقة مجموعة من المواقف الفلسفية التى تشترك جميعها فى نقد النظريات التقليدية للحقيقة والمعرفة، وذلك من خلال رفض كل من نظرية التوافق ونظرية التماسك للحقيقة. ويربط البراجماتيون بين معايير المعرفة الحقيقية فى الموافقة أو عدم الموافقة على أى معتقدات أو مفاهيم أو تأكيدات حقيقية محتملة من قبل المجتمع العلمى أو أى مجتمع آخر ذى صلة، من ناحية، وبين التأثيرات الخارجية التى يمكن التحقق منها لمثل هذه المعتقدات، من ناحية أخرى[٢٩].

فتصر النظريات البراغماتية للحقيقة على أن هناك علاقة وثيقة بين مفهوم الحقيقة والممارسة الإنسانية. وبالتالى، فإن معنى المفهوم أو الفكرة يتكون من النتائج العملية لاستخدامه، والحقيقة تتكون فى المقام الأول من الاتفاق مع العالم. ومن ثم، فإن النهج الذى اتبعه البرجماتيون فى التعامل مع الحقيقة كان يتمثل فى التساؤل عن الفرق الذى يحدثه ما إذا كان الاعتقاد صحيحًا أم لا[٣٠].

ويتعامل البراجماتيون مع الحقيقة من وجهة نظر معرفية على المفهوم البراجماتى للمعنى، والذى بموجبه يرتكز كل المعنى على الممارسة، وكل اختلاف فى المعنى ينطوى على بعض الاختلاف فى الممارسة، أى أن الحقيقة هى مسألة توافق مع الممارسة[٣١]. فيؤكد ويليام جيمس أن الأفكار الحقيقية هى تلك التى يمكننا استيعابها، والتحقق من صحتها، وتعزيزها والتحقق منها، أما الأفكار الزائفة فهى تلك التى لا نستطيع معها ذلك، وهذا هو الفارق العملى الذى يحدثه أن يكون لدينا أفكار حقيقية؛ فهذا إذن هو معنى الحق، لأنه كل ما يعرف بالحق[٣٢].

وتعتبر البراجماتية النتائج المجمعة التى يمكن ملاحظتها إمبريقيا لفكرة أو مفهوم علمى حاسمة فى مواجهة قيمتها الحقيقة، فوفقًا لويليام جيمس بحكمة: تطرح البراغماتية سؤالها المعتاد "إذا افترضنا أن فكرة أو معتقدًا ما صحيح، ما هو الفرق الملموس الذى سيحدثه كونه صحيحًا فى الحياة الفعلية لأى شخص؟ كيف ستتحقق الحقيقة؟ ما هى التجارب التى ستكون مختلفة عن تلك التى يمكن الحصول عليها إذا كان الاعتقاد كاذبًا؟ ما هى، باختصار، القيمة النقدية للحقيقة من

الناحية الإمبريقية؟- فى اللحظة التى تطرح فيها البراغماتية هذا السؤال، فإنها ترى الإجابة هى: الأفكار الحقيقية هى تلك التى يمكننا التحقق من صحتها وتعزيزها والتحقق منها، أما الأفكار الزائفة فهى تلك التى لا نستطيع معها ذلك وهذا هو الفارق العملى الذى يحدثه أن يكون لدينا أفكار حقيقية؛ وهذا إذن هو معنى الحقيقة، لأنها كل ما تُعرف به الحقيقة، وفقا لرؤيتها(٣٣).

أحد الانتقادات الموجهة للنظرية البراجماتية هو أنها ترتكب خطأ أساسيًا ومربكًا ويتعلق بالتمييز بين معايير الحقيقة وطبيعة الحقيقة، ذلك أن التمييز غير قابل للتطبيق على المدى الطويل. ويرى النقاد أن الاختلاف فى المعنى يجب أن يحدث فرقًا فى الممارسة الحقيقية أو الممكنة. فأى اختلاف فى المعنى بين كونك صادقًا واستيفاء معايير الحقيقة، يجب أن يشير إلى بعض الاختلاف المحتمل فى الممارسة. فيقال إن هناك مشكلات فى المفهوم البراغماتى للحقيقة، وقد نتساءل عما إذا كانوا قد نجحوا فى تحقيق التوازن بين ادعاءات الواقع ونسبية تجربتنا. ويقال كذلك إنها تعرض عن كثير من العادات الراسخة العزيزة على الفلاسفة المحترفين، فتعرض عن التجريد والقصور، وعن الحلول اللفظية، وعن الأسباب القبلية السيئة، وعن المبادئ الثابتة، والأنظمة المغلقة، والمطلقات والأصول المزعومة. فهى تتجه نحو الحقائق الملموسة والكفاية، نحو الأفعال ونحو السلطة. وتتهم النظرية أيضا بأنها دوجمائية تمامًا، إلى حد أنه لا يسمح لفرضية أن البراغماتية خاطئة بالدخول فى المنافسة البراغماتية(٣٤).

**النظريات الانكماشية Deflationary Theories:**

تعُدَ النظريات الانكماشية بديلًا جذريًا لوجهات النظر التقليدية، وهى تتألف من مجموعة من الحجج التى يقدمها أولئك الذين يحملون وجهات نظر انكماشية أو مبسطة للحقيقة. وفقًا لهذه الآراء، فإن مفهوم الحقيقة هو مفهوم واضح وغير مثير للجدل، وهو مفهوم أقل إثارة للاهتمام من الناحية الفلسفية مما يعتقده أنصار النظريات السابقة. فيدعى أنصار الانكماشية أن الحقيقة ليس لها دور جوهرى تلعبه فى الفلسفة. ووجهة نظرهم هى أن البحث عن نظرية جوهرية للحقيقة يرجع إلى سوء فهم، وهم يرفضون الصعوبات التى تحيط بمثل هذا المشروع باعتبارها طواحين هواء من الفكر المشوش. فلا يتم سماع تأكيدات الحقيقة بشكل كبير فى اللغة الشائعة، ويتم اعتباره حدثا غير معتاد عندما يستخدم شخصٌ ما الحقيقة المؤكدة فى محادثة يومية ليؤكد أن شيئا ما حقيقى. بشكل عام يمكن وصف وجهات النظر الأحدث التى تأخذ هذا التناقض فى الحسبان وتعمل على هياكل

الجمل المستخدمة فعليا فى اللغة الشائعة[٣٥] كنظريات انكماشية للحقيقة، لأنها تحاول أن تخفف من الأهمية المفترضة لكلمات (الصواب) أو (الحقيقة)– أو كنظريات عدوانية، يلفت الانتباه اختفاء علامات الاقتباس فيها– أو كنظريات الحد الأدنى من الحقيقة.

فترى النظريات الانكماشية للحقيقة أن الحقيقة مفهوم تافه نسبيًا، وليس له روابط مهمة مع المفاهيم الأخرى مثل المعنى والواقع. وبالتالى يتم تقديم الأنواع مختلفة من الانكماش على أنها بديل جذرى لوجهات النظر التقليدية. والمشترك بين مختلف وجهات النظر الانكماشية هو الاقتناع بأن النظريات الموضوعية كلها تسير على المسار الخاطئ، اذ يرون أنها تشترك فى افتراض أن الحقيقة لها طبيعة داخلية، وهى طبيعة يمكن تحليلها بمصطلحات معرفية أو دلالية أو ميتافيزيقية. فترفض النظريات الانكماشية هذا الافتراض بشكل قاطع، ويرون أنه لا توجد خاصية موضوعية واحدة تشترك فيها جميع البيانات الحقيقية وأن الحقيقة ليس لها طبيعة أساسية ولا جوهر مخفى. فمفهوم الحقيقة لا يعبر عن خاصية طبيعية أو حقيقية، ولا عن علاقة طبيعية أو حقيقية. ولهذا السبب لا يمكنها أن تلعب دورًا سببيًا أو تفسيريًا فى النظريات المنهجية الجيدة. وبما أنه لا توجد روابط مثيرة للاهتمام بين مفهوم الحقيقة والمفاهيم الفلسفية الأساسية، مثل المعنى، والاعتقاد، والبيان، والترجمة، والمترادفات، فلا ينبغى أن يعُطى مفهوم الحقيقة مكانًا مركزيًا فى تأملاتنا الفلسفية. بل إن الحقيقة هى مفهوم شكلى أو منطقى بحت يتطلب تفسيره الصحيح موارد مفاهيمية أقل إسرافا بكثير مما يعتقده أنصار النظريات الموضوعية. علاوة على ذلك، ترفض النظريات الانكماشية مشكلة الطبيعة الداخلية للحقيقة باعتبارها مشكلة زائفة وأنه لا توجد مشكلة تتعلق بطبيعة الحقيقة، لأنه لا يوجد شىء يمكن تمييزه من خلال كلمتى صحيح أو حقيقة، يمكن أن يكون له تأثير على طبيعة الحقيقة[٣٦].

ويرى منتقدو النظرية الانكماشية أن المشكلة الرئيسية تكمن فى الوصف الذى تقدمه عما هو الصحيح. فالتحليل الذى تقدمه للحقيقة بكون إنها بسيطة، يجعل الحقيقة معقدة للغاية– فهى تنسب إلى الحقيقة إيديولوجية واسعة النطاق. وبالتالى احتاج تفكير تلك النظريات فى الحقيقة، فى تقديم استنتاجاته حول معنى كلمة صحيح، إلى ادعاءات تثبت عند فحصها أنها تنطوى على إشكالية كبيرة، عندما يتم الوصول بطريقة أبسط إلى إن الوصف صحيح بالقدر الكافى، ولكنه لا يسفر عن استنتاجات انكماشية. إضافة إلى أن النظريات الانكماشية تقدم مفهوم الحقيقة بوصفه

شفافًا، وقادرًا على التحليل الفلسفى الكامل والبسيط، ولكن الحقيقة فكرة محيرة للغاية، وهى فكرة تتحدى كل محاولات تحليلها[٣٧].

كما يجادل منتقدو النظرية الانكماشية بأن الانكماش يفرغ الحقيقة نفسها من المضمون، فالانكماش هو فى الواقع نوع من الإقصاء، أو اللاواقعية، فيما يتعلق بالحقيقة: فهو يقلل من الحقيقة نفسها إلى حد القول، وفقًا للانكماشية، لا توجد حقيقة للحقيقة، وبما أنه لا توجد حقيقة للحقيقة، فليس هناك أى شىء إيجابى يمكن قوله عن طبيعة الحقيقة. كما يشيرون إلى مشكلة أخرى فى النظرية الانكماشية هى ميل الانكماشية إلى طمس التمييز بين اللغوى والميتافيزيقى وصعوبة التقاط ميتافيزيقا الحقيقة الانكماشية. كما تنتقد تلك النظريات فى أن الملاحظات التى ينبغى أن تكون حول مصطلح الحقيقة غالبا ما تقدمها على أنها تتعلق بالحقيقة نفسها، مما يكشف عن الارباك والارتباك فى استخدام المصطلح[٣٨].

**خلاصة الجدل الفلسفى حول الحقيقة:**

يتضح من المناقشة السابقة أن النقاش الفلسفى حول معنى الحقيقة غارق فى المصطلحات المعقدة وتشابك القضايا التى تربك حتى الفلاسفة. فالكثير من نظريات الحقيقة، وليس فقط نظرية التوافق، قد تم تقويضها من خلال التشويش المفاهيمى حول ما هو مرتبط وكيفية ارتباطه. وتمثل المواقف المختلفة فرقًا بين البحث عن الجوهر العالمى للحقيقة وقبول شروط الحقيقة العملية.

فالصراعات بقيت دون حل، على الرغم من التاريخ الفلسفى الطويل وراء مسألة الحقيقة، وعلى الرغم من أن الفلسفة نفسها يمكن اعتبارها تشكلت على وجه التحديد من خلال اهتمامها بالحقيقة. ومع ذلك، فإن العمل الفلسفى لا يزال قائمًا ويظل قويًا. وقد علق الفيلسوف الفرنسى البارز ميشيل فوكو قائلًا: إن مهمة قول الحقيقة هى عمل لا نهاية له، واحترامها فى تعقيدها هو التزام لا تستطيع أى قوة أن تتحمل تغييره، إلا إذا فرضت صمت العبودية. وربما يدرك الفلاسفة عموما أيضًا أنه إذا كان الفكر المعاصر يتضمن بالفعل الابتعاد عن فكرة الحقيقة، فإنه سوف يتضمن الابتعاد عن الفلسفة كمجال مميز وطريقة للبحث[٣٩].

ولا شك أن النظريات التقليدية للحقيقة والمبنية على مفاهيم وجود التوافق أو التماسك أو التأكيد المبرر تسعى جميعها إلى توفير معيار سليم فلسفيًا، أو مجموعة من المعايير المتقاربة، للحكم على القيم الدلالية للحقيقة، جملة أو زعمًا أو افتراضًا لغويًا، ومن الطبيعى أن تمتد مثل هذه

النظريات إلى مجال القانون والتحليل القانونى، مما ينتج عنه مواقف مختلفة حول كيفية الحكم على امتداد وتعقيد التأكيد من كيفية بناء القانون وقراءته. علاوة على ذلك، هناك مقاربات أخرى لهذه القضية قد تكون أقل صرامة من الناحية الفلسفية، ولكنها قد تصل إلى الأسس المؤسسية للقانون. إن استعادة الدوافع التاريخية الأصلية للمشرع البرلمانى أو مؤسسات العدالة، بأكبر قدر ممكن من المصداقية، تجاه بعض مواد التشريع أو سابقة فردية، هو مثال على نظام الحقيقة المؤسسى الذى سيجد حلا جيدا يتوافق مع وجهة النظر القانونية.

ولا شك فقد ألقى هذا الجدل الفلسفى السابق بظلاله على طريقة تناول الفلسفات القانونية الكبرى لمفهوم الحقيقة، وبالتالى على طريقة معالجة النظريات القانونية للحقيقة وانعكاسها على واقع التطبيق القانونى، على النحو الذى سنتناوله فى ثنايا المعالجات القانونية لمفهوم الحقيقة فى النقاط التالية.

## ثانياً: الحقيقة فى الاتجاهات الكبرى للفلسفة القانونية

فى أطروحتها قانون بلا حقيقة، طرحت الباحثة الإيطالية آنا بينتورى الحجة القائلة بأن مفهوم الحقيقة لا يمكن أن يمتد إلى القانون[٤٠]. من حيث إنها بالطبع على حق، لأن ادعاءها، على ما يبدو، يتعلق بأنطولوجيا القانون، وليس دلالات التأكيدات اللغوية حول كيفية بناء القانون وقراءته. إن فئتى المجال الميتافيزيقى أو الوجودى للمعايير القانونية أو الأشياء أو الكيانات، من ناحية، والمجال اللغوى أو الدلالى للتأكيدات حول كيفية بناء القانون وقراءته، من ناحية أخرى، بحاجة إلى تكون متميزة عن بعضها البعض. إن عالم القانون كمجموعة من القواعد القانونية والمبادئ القانونية، ومصادر القانون المؤسسية وغير المؤسسية التى تستمد منها، لا يمكن أن يحمل صفة الصدق أو الكذب، لأن الحقيقة هى صفة دلالية لا يمكن إلا أن تحمل صفة الصدق أو الكذب. وهو ما يمكن تطبيقه على الافتراضات أو التأكيدات اللغوية، وليس على القواعد القانونية أو الكيانات الوجودية الأخرى فى حد ذاتها. وهنا العلاقة بين القانون والحقيقة تؤخذ بالمعنى الدلالى، وليس بالمعنى "الميتافيزيقى" أو الأنطولوجى الذى تتبناه بينتورى[٤١].

ولقد تميزت الفلسفة القانونية فى القرن العشرين بشكل ملحوظ بالتمييز بين القانونيين المنظرين الذين جادلوا بأن القانون فى الأساس مسألة قواعد أو معايير من صنع الإنسان من نوع

ما، ولها مصدر اجتماعى، وأولئك الذين جادلوا بأنه، على العكس من ذلك، يمكن تقليل المداولات بشأن المحتوى الصحيح للقانون لتوضيح الحقائق التجريبية بهذه الطريقة، وكان هذا المنطق الأخلاقى فى نهاية المطاف هو الحكم على المحتوى القانونى. ولدت مثل هذه الأسئلة قدرًا هائلًا من الدراسات الغنية والمفصلة التى كان لها تأثير كبير فى ممارسة القانون نفسه، فضلًا عن الدراسة الفلسفية والتجريبية للمجالات الأخرى، من الأخلاق إلى الأنثروبولوجيا. ومع ذلك، فإن ما كشفه هذا النقاش هو الأهمية المركزية، لمسألة أساس صحة الافتراضات القانونية فى فهم الطبيعة الأكثر عمومية للقانون. وهذا يسمح لنا بفتح السؤال على نطاق أوسع بكثير من وجهات النظر التى عادة ما تكون متضمنة فى تلك التى تحظى بسحر إدراجها ضمن التفسيرات العامة للفقه[٤٢].

ووفقًا لهذا المنطق فإن التحليل القانونى من حركات مثل القانون والاقتصاد والنظرية القانونية النقدية والواقعية القانونية ونظريات مختلفة للتفسير القانونى مؤهل أيضًا، على هذا الأساس، كنظريات للقانون بهذا المعنى المركزى، حيث إنها تسعى جميعا إلى شرح ما يجعل اقتراح القانون حقيقيًا. ونظرًا لوضع القانون كممارسة اجتماعية تتكون من مجتمع المعرفة، أى الأشخاص المنخرطين فى تحديد وتطبيق مقترحات قانونية صالحة، فإن معظم نظريات القانون تحتوى على عناصر من النسختين الوجودية والمعرفية للحقيقة القانونية فى نظريتى التوافق والتماسك على التوالي. فالقانون هو حقيقة اجتماعية، مما يعنى أن بعض جوانب تفسير الحقائق فى العالم عادة ما توجد ضمن تفسير القانون، ومن ناحية أخرى، فإن هذه الحقائق تتشكل جزئيًا على الأقل من خلال الممارسات المشتركة التى تستخدم لتحديد حقيقة الافتراضات القانونية.

وإلى هذا الحد، فإن التفسيرات القانونية للحقيقة تتقاطع مع التمييز السائد الموجود فى النظريات الفلسفية العامة للحقيقة، والتى تمت مناقشتها. ومع ذلك، فمن الصحيح أيضًا أن نظريات القانون تميل إلى إبراز أحدهما أو الآخر بدرجة أكبر أو أقل، مع التركيز على الحقيقة التى يمكن ملاحظتها تجريبيًا المتمثلة فى وجود الأنظمة القانونية فى العالم كأساس للقانون، أو بدلًا من ذلك، التركيز على هياكل الاستدلال التى تقاس عليها المقترحات القانونية. ومع ذلك، يقُال هنا إن هناك انقسامًا مختلفًا يميز الخلاف حول الحقيقة القانونية فى فلسفة القانون، ويقع هذا التمييز على نطاق واسع بين تلك التفسيرات للقانون التى ترى أن حقيقة الافتراضات القانونية تعتمد على حقائق يمكن ملاحظتها إمبريقيا، وأولئك الذين ينظرون إليها على أنها مبنية على مُثُل أو قيم. قد ينُظر إلى هذا

التمييز بشكل سطحى على أنه رسم خريطة فضفاضة لثنائية التوافق/ التماسك التى تمت مناقشتها سابقا، إلا أن هذا سيكون افتراضا مضللا بطرق مختلفة(٤٣).

**النظريات الإمبريقية للحقيقة القانونية: الحقيقة القانونية ضمن نطاق الممارسة الاجتماعية:**

ويشار هنا إلى طيف واسع من المنظرين القانونيين وفلاسفة القانون الذين يربطون بين الحقيقة القانونية والممارسة الاجتماعية، ومنهم البعض من الوضعيين والواقعيين القانونيين.

**الحقيقة القانونية من منظور الوضعية القانونية:**

يمكن من منظور الوضعية أن نقدم مثالًا مركزيًا للنظرية الإمبريقية للحقيقة القانونية يتجسد فى نظرية ممارسة القانون لهربرت هارت، وهى نظرية إمبريقية للحقيقة القانونية، وتعتبر واحدة من النظريات المؤثرة فى فلسفة القانون. تقوم النظرية على فهم القانون على أنه نظام من القواعد، وتعتبر صلاحية هذه القواعد مرتبطة بممارسة القانون فى المجتمع. فوفقًا لهارت، يتم إنشاء القواعد القانونية وتطبيقها من خلال الممارسة الاجتماعية، حيث تعد الممارسة الاجتماعية هى القاعدة الأساسية التى تحتوى على المعايير والإجراءات لوضع القواعد وتغييرها وتفسيرها وإلغائها فى النظام القانونى. وفقًا لهذه النظرية، يعتبر القانون حقيقة اجتماعية قابلة للملاحظة تجريبيًا. ويؤكد هارت أن القواعد القانونية تعتبر معايير قابلة للتطبيق يمكن أن تولد التزامات وحقوق وما إلى ذلك. وبالتالى، يكون الافتراض القانونى صحيحًا إذا تمت ملاحظته فى الممارسات الاجتماعية التى تحدث فى المجتمع القانونى فى سياق محدد. وهكذا، تسعى نظرية ممارسة القانون لتوفير تفسير شامل للقانون كحقيقة اجتماعية. تعتبر الممارسة الاجتماعية الأساس الذى يحدد صلاحية القواعد القانونية وما يجعلها صحيحة وملزمة فى المجتمع(٤٤).

من الصحيح أنه، من منظور عام، تتعلق الحقيقة القانونية بمراقبة سلوك الناس والقواعد التى يشعرون بأنهم ملزمون باتباعها. إن فكرة القانون كممارسة تستند إلى الاعتراف بأن القوانين ليست مجرد قواعد مكتوبة، بل تعكس أيضًا ممارسات اجتماعية وتفاعلات بين الناس. قد يختلف المفكرون والفلاسفة فى الفلسفة القانونية حول تفاصيل هذه الممارسات الاجتماعية وشكلها، ولكن وجهة النظر العامة تتفق على أن القانون ينبغى أن يستند إلى ممارسة اجتماعية قائمة وقابلة للملاحظة. فى هذا السياق، يعد تفسير هارت جزءًا من التقليد الوضعى التجريبى الأوسع فى

الفلسفة القانونية التى تؤكد أن القانون هو ممارسة يمكن ملاحظتها وتتميز بأشكال معينة. وقد يختلف المفكرون الوضعيون فى طريقة تفسير تلك الممارسة الاجتماعية أو شكل القوانين ذاتها، ومع ذلك، فإن هناك اتفاقا أساسيًا فيما يتعلق بالطبيعة الاجتماعية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بصحة الافتراضات القانونية(٤٥).

وفى الجانب الآخر يقف هانز كلسن، الذى قدم واحدة من أهم مفاهيمه وهى القاعدة الأعلى، والتى تشير إلى القاعدة الأساسية التى تحكم النظام القانونى وتمنحه صلاحيته. فوفقًا لكلسن، فإن القاعدة الأعلى هى قاعدة فرضية، ولا يمكن إثباتها بواسطة أى قاعدة أعلى أخرى داخل النظام القانونى نفسه، وعلى الرغم من رفضه لتحديد موقع نظريته فى القانون فى الممارسة الاجتماعية، فإنه اعتبر أن محتوى القانون وصلاحيته يعتمدان على المنطق القانونى وحده، وليس مسألة تتعلق بالواقع الاجتماعى. بالمعنى الآخر، فإن كلسن يرى أن القانون يجب أن يستند إلى منطق قانونى صحيح وأسس قانونية سليمة، بغض النظر عن محتواه أو تأثيره الاجتماعى. لذلك، يعتبر كلسن أن القانون يكتسب صلاحيته من خلال قبوله واعترافه بموجب قاعدة أعلى هرميا داخل النظام القانونى، والتى تكون فعالة تلقائيًا كقاعدة أساسية ومفترضة للقانون. وبالتالى، يمكن اعتبارها كمعيار نهائى لتحديد صلاحية القانون وقوانينه.

ومن المهم أن نلاحظ أن وجهة نظر كلسن هذه متناقضة بعض الشىء، حيث يرفض تحديد صلاحية القانون بناء على الواقع الاجتماعى، ولكنه فى الوقت نفسه يعتمد على قاعدة أعلى مفترضة وغير منطقية فى تحديد صلاحية القانون. إلا أن الفهم العام لنظريته يكمن فى ضرورة وجود منطق وأسس قانونية صحيحة لتحقيق صلاحية القانون. وعلى الرغم من طبيعتها الضبابية إلى حد ما، يمكن أيضًا فهم نظرية كلسن باعتبارها نظرية تجريبية عندما يتعلق الأمر بحقيقة الافتراضات القانونية، كما هو الحال، بغض النظر عن الصلاحية النهائية للنظام القانونى، مسألة ما إذا كان المعيار الأعلى قد سمح بمعيار أدنى منه. هو فى نهاية المطاف سؤال يمكن ملاحظته وبالتالى تجريبى، حتى لو كان فهم هذه البنية الفطرية مسألة قريبة من المنطق، فهو على الأقل منطق قانونى داخلى أو خالص بالنسبة لكلسن. كانت مثل هذه الاعتبارات، مثل تلك التى قدمها هارت وكلسن، مؤثرة فى القرن العشرين، ولا تزال كذلك بالفعل، من حيث إنها تأخذ اللغة والمفاهيم القانونية، مثل طبيعتها القائمة على القواعد على محمل الجد، بينما تسعى إلى فصلها عما

يتصورانه ينُظر إليها على أنها قضايا منفصلة تماما عن محتواها المحدد، وبشكل أكثر تحديدًا، عن أخلاقها أو عدالتها، كانت هذه أسئلة منفصلة لكلسن وهارت(٤٦).

**الحقيقة القانونية من منظور الواقعية القانونية:**

إذا كانت تفسيرات هارت وكلسن لطبيعة القانون تختلف فيما يتعلق بالمصدر النهائى للقانون وكيف يجب أن نفسر ذلك؛ فإنهما مع ذلك يريان أن الحقيقة القانونية تعتمد على حقائق يمكن ملاحظتها تجريبيًا، ومع ذلك، هناك تيار مضاد قوى داخل الدراسات القانونية يرفض هذه المحاولة للتوفيق بين طبيعة القانون القائمة على القواعد ظاهريًا وأسسه المشروطة اجتماعيًا، والتى يمكن ملاحظتها تجريبيًا. ترتبط مثل هذه الحجج بالواقعية القانونية، حيث الزعم بأن الحديث عن القواعد أو المفاهيم المماثلة داخل القانون أمر مضلل، لأن القواعد غير محددة بطبيعتها فى آثارها فى العالم الحقيقى، وأن حقيقة الافتراضات القانونية تأتى من خلال فحص تطبيق القانون فى العالم الحقيقى. فتتص الواقعية القانونية، فى أكثر أشكالها المعروفة على نطاق واسع، على أن اقتراح القانون هو، فى أحسن الأحوال، توقع لتطبيق القانون من قبل مسئول قانونى، ولذلك فإن حقيقتها يجب تحديدها من خلال ملاحظة هذا التطبيق(٤٧).

هذه الرؤية للقانون تنتمى إلى ما سبق تناوله فى أطروحة التوافق، ورفض المكونات القائمة على القواعد للوضعية القانونية الحديثة باعتبارها غير تجريبية. وهناك أشكال أخرى من الواقعية القانونية تختلف فى جوانب مهمة للغاية، ولكن يمكن فهمها على أنها تسعى إلى تحديد حقيقة الافتراضات القانونية ضمن الممارسة الاجتماعية التى يمكن ملاحظتها، فهناك تقليد منفصل إلى حد ما للواقعية القانونية يسعى إلى تحديد حقيقة الافتراضات القانونية ليس فى الفصل فى المنازعات، بل فى الوظيفة الاجتماعية للقانون، أى الاستخدام الذى يتم فى الممارسة العملية لقواعد القانون، والتى قد تكون مختلفة جذريًا عن المبادئ المجردة فى اللغة القانونية. وبالتالى لا يمكن فهم حقيقة الاقتراح القانونى إلا من خلال النظر فى الممارسات الاجتماعية. وهذا الشكل الثانى من الواقعية القانونية يرى أن حقيقة محتوى القانون تقع ضمن الاستخدام التجريبى للقانون من قبل المستخدمين وليس من قبل المحكمين(٤٨).

ويعد تراث الحركة الواقعية القانونية الأكثر تعقيدًا والأصعب فى التصنيف هو النظرية القانونية النقدية، التى سعت إلى تفكيك افتراضات وفئات القانون بطريقة أكثر عدوانية، ولكن ليس

فقط عن طريق محاولة نقلها ضمن نطاق القضاء أو الاستخدام. وبدلًا من ذلك، تعتمد النظرية القانونية النقدية على عمل النظرية ما بعد البنيوية والتفكيكية، على وجه الخصوص، للسعى إلى تحطيم الفئات والافتراضات، ولا سيما تلك التى تحجب هياكل السلطة أو تشرعنها. فبالنسبة للباحث القانونى الناقد، فإن حقيقة الافتراضات القانونية توجد فى هياكل وجودية أعمق مخفية داخل هياكل قانونية مختلفة ظاهريًا، ويتم الوصول إليها من خلال شكل معقد من نظرية المعرفة التفكيكية. أخيرًا، توجد روايات متشككة بشكل جذرى حول حقيقة الافتراضات القانونية، والتى ترفض تمامًا فكرة وجود أى شكل من أشكال الحقيقة القانونية فى حد ذاتها، على الأقل بالمعنى الأنطولوجى[٤٩].

وترى تفسيرات المادية الاقتصادية، مثل نظرية ماركس، أن القانون مجرد أيديولوجية مبنية على القاعدة الاقتصادية الحقيقية للواقع الاجتماعى: ولذلك يجب فهم حقيقة العلاقات القانونية المحكومة بالكامل خارج القانون وفى العلاقات الاجتماعية الغاشمة فى العالم. ويمكن فهم الفرق بين مختلف التفسيرات الإمبريقية للحقيقة القانونية، على نطاق واسع، كوجهات نظر مختلفة فيما يتعلق، من ناحية، بطبيعة وأهمية الممارسات التى تتبع القاعدة، ومن ناحية أخرى، بمدى تأثير القانون الظاهرى، فيؤثر المحتوى بشكل مباشر على مثل هذه الممارسات.

**النظريات المثالية للحقيقة القانونية: الحقيقة القانونية خارج نطاق الممارسة الاجتماعية:**

توجد مجموعة واسعة من التفسيرات البديلة لحقيقة الافتراضات القانونية، والتى تأخذ وجهة نظر مختلفة جذريًا، فبدلًا من رؤية حقيقة الافتراضات القانونية على أنها تقع، فى نهاية المطاف، ضمن الممارسة الاجتماعية، فإن نظريات القانون هذه ترى أن محتوى القانون مستقل عن الممارسة الاجتماعية إلى حد كبير. بدلًا من ذلك، ترى مثل هذه التفسيرات للقانون أن حقيقة الافتراضات القانونية مبنية على شكل أو آخر من الأسباب[٥٠]. وفى حين أن مثل هذه النظريات ترتكز على ممارسة اجتماعية مشتركة، فهى تتجاوز مجرد الممارسة التجريبية على حساب القانون بسبب فهمهم للاستدلال القانونى على أنه يمكن تقديمه فى شكل مثالى وشامل فى كثير من الأحيان.

وهناك روايات عديدة عن حقيقة الافتراضات القانونية من هذا النوع، وكثير منها معقد للغاية. ومع ذلك، يمكن تجميعها معا فى تصنيف واضح وفقًا لاعتبارات الدراسة فى الآتى:

**الحقيقة القانونية من منظور المثالية الشكلية:**

هناك نظريات الحقيقة القانونية التى ترى أن محتوى القانون جوهرى إلى حد ما، وينبع من المنطق الداخلى للنظام القانونى، وغالبًا ما يتم تجميع مثل هذه التفسيرات معا تحت عنوان الشكلية القانونية(٥١). ويمكن استخلاص الإجابة على أى سؤال يتعلق بصحة الاقتراح القانونى، من هذا المنظور، من فحص الهياكل والمؤسسات والمفاهيم المتأصلة فى النظام القانونى. وينطبق هذا بشكل خاص على القانون الخاص، أى القانون الذى ينظم مسائل الالتزامات المدنية بين الأفراد، مثل العقود، والتى غالبًا ما تخضع للتحليل المنطقى لبنية الفكر القانونى. والأمر اللافت للنظر فى هذا التفسير للحقيقة القانونية هو أنه يرى أن الحقيقة القانونية تعتمد بالكامل على مسائل داخلية فى القانون. وهذا ليس مضللًا كما يدعى العديد من منتقديه فى كثير من الأحيان، حيث أن هناك استقلالية معينة للاستدلال القانونى الذى لا يمكن إهماله فى الفهم الصحيح للكشف عن الحقيقة القانونية وتوليدها بالفعل. ومع ذلك، يكثر منتقدو وجهة النظر هذه، مشيرين إلى أن حل المسائل ذات المحتوى القانونى لا ينبع غالبًا من المنطق، بل من بعض الجوانب الأخرى للاستدلال القانونى، مما يؤدى إلى اكتشاف حقيقة الافتراضات القانونية(٥٢).

**الحقيقة القانونية من منظور المثالية الأخلاقية:**

وفيما يتعلق بالاتجاهات المثالية ورؤيتها للحقيقة القانونية هناك مجموعة الأفكار الأكثر شهرة، ولكنها متنوعة للغاية، فى هذا الصدد هى نظريات القانون الطبيعى، والتى تشير إلى أن فهم الافتراضات القانونية الحقيقية يعتمد على فهم الغرض الأخلاقى أو مبدأ أو تطلعات القانون، أو القانون بشكل عام. فبالنسبة لبعض منظرى القانون الطبيعى، يعتمد هذا على فكرة أرسطو عن الحالات المركزية فى نظرية المعرفة، بينما بالنسبة للآخرين يعتمد على محاولة أكثر واقعية لفهم غرض القانون فى تنظيم السلوك. وترى مثل هذه التفسيرات للقانون أن القوانين التى لا تعكس محتوى أخلاقيًا جيدًا، هى فى أحسن الأحوال قوانين بطريقة أقل مركزية. ولذلك فهى أقل صحة من القوانين الجيدة أخلاقيًا، أو القوانين التى تلبى متطلبات القوانين الجيدة أخلاقيًا. مثل هذه الآراء حول القانون ترى أن الحقيقة القانونية ترتكز على مُثُلٍ معينة: مثل الأخلاق والعدالة. وهنا يرى المرء انهيار التوازى بين الانقسام بين الرؤى المثالية والتجريبية للحقيقة فى القانون الموضحة هنا، ونظريات التماسك والتوافق التى تميز الأدبيات الفلسفية حول الحقيقة، ذلك أن اعتبارات الحقيقة

القانونية التى تعتمد على التماسك الأخلاقى تشير فى الواقع، بشكل صريح أو ضمنى، إلى ما وراء الأخلاق وأنطولوجيا الأخلاق الموجودة بطريقة ما فى العالم الحقيقى، والتى تتوافق معها الحقيقة فى القانون. ومن ناحية أخرى، فإن بعض التفسيرات الأخرى لدور الأخلاق ضمن المحتوى القانونى، وبالتالى حقيقة الافتراضات القانونية، تسعى إلى تفسير العنصر الأخلاقى الحتمى للافتراضات القانونية الصحيحة من خلال نهج أكثر تماسكا للحقيقة القانونية(٥٣).

**الحقيقة القانونية من منظور الجمع بين المثالية الشكلية والأخلاقية:**

يفسر المنظرون مثل رونالد دوركين حقيقة الافتراضات القانونية من خلال أهمية التفسير الأخلاقى للقضايا القانونية والقرارات القانونية السابقة وأسس القانون، مما يؤدى إلى رؤية للقانون تنتشر فيها القيم والمبادئ القانونية عبر النظام القانونى ككل. بهذه الطريقة، يخلق دوركين تفسيرًا للقانون استنادًا إلى دور القيم الأخلاقية فى الفكر القانونى، ولكنه يعكس الأطروحة الشاملة للشكلية القانونية، أى أن الحقيقة القانونية تنبع فى النهاية من إجابات فطرية موجودة بالفعل داخل هذا النظام القانونى(٥٤).

ويرى التفسير المشابه ظاهريًا لستانلى فيش أن التفسير مركزى بنفس القدر لمسألة حقيقة الافتراضات القانونية، لكنه يؤكد على أن تماسك الحقيقة القانونية لا ينبع مباشرة من القيم الأخلاقية، بل بالأحرى من هياكل القانون، والممارسات المشتركة للمجتمع القانونى. إن تفسير فيش بهذه الطريقة يتناسب بشكل أقل دقة مع الانقسام التجريبى/ المثالى الذى تم بناؤه هنا(٥٥).

وتوجد تفسيرات أخرى للحقيقة القانونية تستند إلى مُثُلٍ أخرى وتماسك القانون معها، مثل حركة القانون والاقتصاد، التى ترى، فى أقوى أشكالها، أن حقيقة الافتراضات القانونية تعتمد على تماسكها مع الأشكال الاقتصادية للحكم. وسيكون من الممكن بنفس القدر بناء تفسيرات مماثلة لحقيقة الافتراضات القانونية فيما يتعلق بالتفسيرات الأخرى للقانون ومحتواه ذات الدوافع الأيديولوجية(٥٦).

## ثالثاً: النموذج القانونى للحقيقة: المنظور المتكامل

انطلاقًا من كل ما سبق تناوله بصدد الرؤى الفلسفية للحقيقة القانونية، وفى ضوء استقراء الواقع القانونى فى الأنظمة القانونية المختلفة، يمكن تقديم تصور للمنظور المتكامل للنموذج القانونى

الحقيقة القانونية فى تفاعلها مع الحقيقة من المنظورات السالفة، بحيث يتضمن بناء النموذج القضايا التالية:

**ثنائية الشكل/ المضمون فى بناء النموذج:**

لتبسيط ما يبدو أنه لغز من وجهات نظر متنوعة حول العلاقة بين القانون والحقيقة، يمكننا أن نشير إلى ادعاء الوضعية القانونية، والذى بموجبه تكون الحقيقة فى القانون دائمًا مسألة تطابق بين الشكل والمضمون. ومن المعروف، أن مثل هذا المنظور الوضعى الشكلى للقانون كان يرتكز على فكرة أن القواعد القانونية هى جزء من نظام تكون فيه القيمة الأساسية هى التماسك الداخلى: وهذا يعنى نظامًا تصبح فيه كل قاعدة صالحة (وبهذا المعنى صحيحة أيضًا) من خلال معايير ذات مستوى أعلى.

وتمثل قاعدة الاعتراف نموذجًا للعلاقة الرسمية والمنهجية بين القانون والحقيقة، فهى نوع من القاعدة الثانوية التى تثبت صحة النظام القانونى، وهى مركزية وتأسيسية وضرورية لكل نظام قانونى. فالقانون، من وجهة نظر الوضعية القانونية، يتشكل حسب نموذج يقضى بأن الشكل يجعل العلاقات القانونية واضحة فى حد ذاتها. الشكل هو ما يجعل الشىء معقولًا، ويجعله على ما هو عليه، ويميزه عن سائر الأشياء. وبعبارة أخرى، الشكل يجعل الشىء أو الفكرة مفهومة بما يمكن معه إدراكها كموضوع للوعى، إذ يجب فهم الشكل كوحدة للمحتوى. ومع ذلك، فإن الطبيعة المحددة للترابط بين القانون والحقيقة ليست كذلك فقط مسألة الوضعية القانونية، ولا الشكلية القانونية، ذلك أن الإجراءات القانونية لها علاقة كبيرة بالطبيعة الفريدة للحقيقة القانونية أيضًا. فالملاحظة العامة هى أن القانون– سواء فى نسخته الثابتة، أى القاعدة الإيجابية التى تعمم الالتزام وتكون صالحة بسبب معايير أعلى مرتبة، أو فى نسخته الديناميكية، المتمثلة فى الحكم القضائى الذى يربط بين الحقائق والمعايير– هو فى جوهرة مصطنعًا وتعتبر الحقيقة عن عمد نتاجًا لذلك(٥٧).

**ثنائية اللغة/ الواقع فى بناء النموذج:**

وإذا كانت العملية القانونية (على الأقل من الناحية المثالية)، كما لاحظ العديد من المنظرين القانونيين، لا تهدف إلى إقناع أى شخص، ولكن إلى تبرير القرار، بالتالى فإن الحقيقة القضائية تنطوى على اصطناع العلاقة بين اللغة والعالم. ذلك أن الحجج القانونية لا تحظى بالتقدير، ولا

ينبغى لها أن تحظى بالتقدير، نظرًا لقوتها المقنعة، بل على العكس من ذلك، يجب أن يتم تقييمها على أساس امتثالها للمعايير والإجراءات الموضوعية. يتعلق القرار القضائى بالحقائق والأعراف على حد سواء، وبالتالى يجب تفكيك عملية صنع الحقيقة إلى عملية أمر واقع (الحقيقة الواقعية)[٥٨].

فالقرار القضائى هو فى الواقع مثال مثير للاهتمام للغاية لنظام مختلط لإنتاج الحقيقة، حيث يتم التوافق بين اللغة والواقع وتماسك الحكم النهائى مع القيم والوظائف الأكثر عمومية للنظام القانونى فهى وقبل كل شىء، ذات صلة بضمان العدالة. فمن وجهة نظر القانون، لا توجد حقائق صحيحة وكاذبة أو قواعد صحيحة وكاذبة، ولكن فقط أحكام صحيحة (أو أحكام غير صحيحة). ولا شك يذكرنا ذلك بمركزية السلطة المختصة فى صنع الحقيقة القانونية، وفقًا للمدرسة الشكلية، فبدلًا من التحقق الإمبريقى، الذى من خلاله يعرف العالم الحقائق الطبيعية ويشكلها، هناك حقيقة التحقق من قبل القاضى، وهو السلطة المختصة. فالحقيقة القانونية ليست حقيقة طبيعية يتحقق منها القاضى فى عملية قانونية، ولكنها اليقين بحد ذاتها. ومن ثم، فإن الحكم القانونى له معايير محددة للحقيقة موازية لمعايير العلوم الطبيعية، ولكنها تختلف عنها. ولا يكمن الاختلاف الأكثر أهمية فى أساليب معينة، بل فى التعيين المعيارى للشخص المخول بتقديم حقائق قانونية. ولذلك، يعيد الشكليون الاستقلال التام لعالم المعرفة القانونية والواقع القانونى[٥٩].

**ثنائية التوافق/ التماسك فى بناء النموذج:**

لا شك أن النموذج القانونى للحقيقة مثير للاهتمام بشكل خاص، عند ملاحظته اليوم، لأنه يكسر الانقسام المزعوم بين النظريات الفلسفية للتوافق والتماسك. فمن ناحية الفكرة الرئيسية لنظرية التوافق، وهى أن ما نؤمن به ونقوله يكون إما صحيحًا وإما كاذبًا إذا كان يتوافق- أو لا- مع ما هى عليه الأشياء فى الواقع، أى مع حقائق الواقع. فإن الحقائق هى افتراضات تكون صحيحة دائمًا، حيث إنها تحتوى دائمًا على تطابق واقعى. وعلى العكس من ذلك، فإن القضايا ليست صحيحة دائمًا، حيث يجب دائمًا التحقق من توافقها مع الحقائق. تجدر الإشارة إلى أن نظرية المطابقة للحقيقة هى (فى جوهرها) أطروحة وجودية، حيث يكون الاعتقاد صحيحًا إذا كان هناك كيان مناسب- حقيقة- يتم التوافق معها. ومن ناحية أخرى تشير نظرية التماسك إلى أن الحقيقة فى طبيعتها الأساسية تتعلق بالتماسك المنهجى. وبعبارة أخرى، يجب اعتبار الحقيقة جانبًا واحدًا

من إطار أكبر. وهكذا، من وجهة نظر نظرية التماسك، يكون الاعتقاد صحيحًا فقط إذا كان جزءًا من نظام متماسك من المعتقدات. ويبدو أن القانون يقف بين هاتين النظريتين، سواء فى حالة القاعدة القانونية الإيجابية المجردة، أو فى حالة القرار القضائى، حيث تتميز العلاقة بين القانون والحقيقة بما يلى(٦٠):

١- الارتباط بالواقع والواقعية.

٢- التماسك مع نظام أكبر من القيم ومع الوظيفة وسبب الوجود للقانون بشكل عام، أى ضمان النظام والسلمية والتعايش.

وبسبب الوظائف التى يهدف إلى تحقيقها، فإن القانون يشير إلى التقارب بين التوافق والتماسك، وبالتالى يشير إلى منظور مختلف للحقيقة. ويبدو أن هذا الارتباط بالمهمة والهدف النهائى يظهر بشكل خاص فى النصوص القانونية التى تذكر ذلك صراحة الحقيقة كقيمة للأجيال القادمة.

**الوصول إلى/ التطابق مع الحقيقة الموضوعية أساس بناء النموذج:**

انطلاقًا مما سبق تتضمن النقاط الأساسية لإقامة الحقيقة فى القانون: فهم، طرق ووسائل الحصول على الحقيقة، وأشكال وجودها وتنفيذها. فالقانون كوسيلة وآلية لتنظيم العلاقات الاجتماعية موضوعى بطبيعته، ويجب أن تكون له معرفة حقيقية بمحتوى العلاقات الاجتماعية كأساس له. وبالتالى يجب أن يكمن مبدأ الحقيقة الموضوعية فى أساس بناء النظام القانونى برمته، ونظام العدالة على وجه الخصوص، كما يعتمد تعريف محتوى مبدأ الحقيقة الموضوعية بشكل مباشر على تفسيره، كما يعتمد على حل مسألة إمكانية الوصول إلى الحقيقة. فالحقيقة يمكن أن تكون فى مختلف الجوانب، الحقيقة كواقع مخُتبر، والحقيقة كخاصية للاتساق الذاتى للمعرفة، والحقيقة كمنفعة للمعرفة وفعاليتها، والحقيقة كاتفاق.

فى إطار الفهم الكلاسيكى، الحقيقة ليست سوى مطابقة للواقع، ويؤيد هذا النهج العديد من المؤلفين، بدءًا من أرسطو وانتهاء بالفلاسفة المعاصرين. ينبغى للمرء أن يتفق مع وجهة النظر التى بموجبها ينبغى استكمال التفسير الكلاسيكى للحقيقة بمعايير مثل الموضوعية والأدلة. فيجب أن تعكس الحقيقة بشكل موضوعى الواقع الموجود بشكل مستقل عن وعى الشخص. فى الوقت نفسه، بما أن الإنسان، باعتباره موضوعًا للمعرفة، يدُخل الذاتية فى المعرفة، فيمكن اعتبار الحقيقة

حقيقة روحية. علاوة على ذلك، بما أن الممارسة الاجتماعية التاريخية هى المعيار الرئيسى للحقيقة، فيجب أن تكون الحقيقة قابلة للتكرار والإثبات عمليًا. وفى حالة القانون والنظام القانونى، ونظام القانون وفروعه، فمن الصحيح أيضًا أن الحقيقة يمكن اعتبارها عملية، كواقع ديناميكى. وبالتالى، فإن الحقيقة تجمع بين المكونات الموضوعية والذاتية، ويمكن اعتبارها ثابتة وديناميكية. وبعد تفسير الحقيقة كعملية ديناميكية، من الضرورى الاعتراف بصحة الإشارة إلى زمن الموضوع والذات كما هو مطبق على حقيقة معينة، وإلا فإن الحقيقة ستفقد طابعها الموضوعى[٦١].

**الحقيقة الموضوعية فى القانون تنطوى إذن على عدة جوانب يجب أخذها فى الاعتبار[٦٢]:**

أولًا، الجانب الأنطولوجى الذى يتمثل فى وجود الحقيقة كخاصية أساسية للإنسان الذى يبحث عن الحقيقة، حيث يريد الإنسان أن يعرف الحقيقة من أجل التوجه المناسب للواقع، فالكذب من أجل الخلاص يشوه الواقع.

ثانيًا، الجانب الأكسيولوجى لدراسة الحقيقة، والذى يتكون من العنصر الأخلاقى للحقيقة، وتحديد محتواها القيمى وتأثيرها على النشاط العملى للأشخاص القانونيين، حيث تعرف الحقيقة على وجه التحديد من وجهة النظر هذه، بأنها عكس الأكاذيب. كل هذا صحيح، بالضبط، عادل؛ كل هذا هو الحقيقة. الآن الكلمة تعادل الصواب، وإن كان من الأدق أن نفهم بكلمة الصواب الصدق والعدل والحكم والصواب. فالحق يرجع إلى العقل، أما الخير أو الصلاح فيرجع إلى المحبة والإرادة. وبالتالى، فإن الحقيقة الموضوعية هى التى يجب أن تكمن وراء تحقيق العدالة كنوع خاص من نشاط الدولة.

ثالثًا، الجانب العملى، إنه يوضح الأهمية العملية للمعرفة الحقيقية، وربط الحقيقة بالممارسة، وفائدتها، لأن الحقيقة توفر فرصًا لتنفيذ أنشطة إنفاذ القانون، فإن الممارسة تثبت الحقيقة فقط لكى تخدم هذه الحقيقة المعتمدة المزيد من تطوير الممارسة. ومن ثم تعتبر الحقيقة محتوى الوعى الإنسانى، المطابق للواقع الموضوعى، ويعمل كأساس نظرى لتحويله لتحقيق هدف ذاتى. هذا التعريف للحقيقة مناسب لتفسير هادف لمبدأ الحقيقة الموضوعية ضمن الفروع الإجرائية للقانون.

**التمييز بين الطرح القانونى لقيمة الحقيقة والإجراء الذى يتم تكوينها من خلاله:**

عند الحديث عن العلاقة بين القانون والحقيقة، يجب علينا أن نميز بشكل مبدئى بين طرح القانون لقيمة الحقيقة، من ناحية، والإجراء الذى يتم من خلاله تكوين الحقيقة عبر الإجراء الذى يتخذه القضاء– ما يسمى "الحقيقة القضائية"– من جهة أخرى(٦٣)، حيث يرفض القانون وجود الحقيقة المطلقة ويبنى طرقا للتعامل مع ما يعرف بالادعاء بالحقيقة يعتمد التحقق من هذا الإدعاء على الروايات (من خلال الأطراف، من خلال الشهود، من قبل القاضى): ويرجع ذلك إلى بنية القواعد القانونية ذاتها، فيهدف الإجراء القانونى إلى التحقق من الظروف الواقعية وربطها بالنتائج المعيارية. فالحقائق، فى الإجراءات القانونية، يعاد بناؤها بالضرورة– وهذا ما يفسر التصنيع الطبيعى للحقيقة القضائية، فإعادة بناء الحقيقة ممكنة بفضل الروايات التى تأتى من مصادر مختلفة. ويتم اختيار هذه المصادر بدورها، وبالتالى، فإن مصدر الروايات التى يتم على أساسها تقييم التطابق بين اللغة والواقع هو مصدر تقليدى ومحدد مسبقًا(٦٤).

بشكل أساسى، تشارك أربعة أنواع من الذوات فى إعادة بناء الحقيقة القانونية: عناصر المنازعة وخاصة المحامين؛ شهود العيان؛ الخبراء والاستشاريين؛ القضاة، وبقدر ما يتعلق الأمر بالعلاقة مع التماسك، يرتبط القانون بالحقيقة بطريقة تختلف تمامًا عن التاريخ أو الأدب، على سبيل المثال. وعلى عكس التاريخ أو الأدب، اللذين يعتمدان أيضًا على الروايات وعلى مصادر مختلفة، يؤدى القانون مهمة محددة، وبالتالى تظهر الحاجة إلى الارتكاز على أنظمة واضحة ومهام محددة.

ولهذا السبب بشكل رئيسى، فإن الروايات القضائية، من قبل جميع المشاركين فى المحاكمة، مقيدة بالحاجة إلى التوصل إلى نتيجة متماسكة توازن بين مصالح الأطراف– وبعبارة أخرى، عادلة. ومن أجل ضمان هذا التوافق والتماسك، لا توجد قيمة أو مؤسسة متعالية على الفهم تشارك فى ذلك الإجراء فيكفى احترام بعض الشروط الأساسية– وبشكل أكثر تحديدًا، أن تأتى الروايات من موضوعات مؤهلة، وأن تكون لها قوة موثوقة بمجرد بناء القرار. وبعبارة أخرى، فإن الطبيعة الملموسة والعملية لعواقبها هى ما يجعلها فريدة من نوعها. وبالتالى فإن الحقيقة وثيقة الصلة بالقانون، وبالإجراء بشكل خاص، لأن المهم ليس التوصل إلى أى قرار أو حقيقة. ما يهم

فقط هو الوصول إلى قرار وإلى الحقيقة، أى نوع محدد ومؤهل جدا من الحقيقة، وهذا ممكن إذا تلاقى التوافق مع الحقائق والواقع والتماسك مع نظام قيم أكثر تنظيمًا[٦٥].

## رابعاً: تطابق/ تناقض الحقيقة القانونية والحقيقة الموضوعية فى نظم العدالة

يشير الفقهاء إلى أن أعظم المغالطات التى يرتكبها الأشخاص العاديون حول القانون، على الرغم من أنها نادرًا ما يتم التعبير عنها، هى أن عمل المحكمة هو اكتشاف الحقيقة، ولكن عملها الحقيقى هو الحكم على عدالة مطالبات معينة، واختبار صحة تأكيدات الوقائع المقدمة لدعم الإدعاء فى القانون، بشرط أن تكون تلك التأكيدات ذات صلة بالقانون لإنشاء النتيجة المرغوبة؛ وهذا ليس نفس الشىء بأى حال من الأحوال[٦٦].

انطلاقًا من ذلك يمكن تحليل مدى تطابق أو تناقض الحقيقة القانونية والحقيقة الموضوعية فى نظم العدالة على النحو التالى:

- حل أحجية الحقيقة الموضوعية أمام المحكمه.

لا ينفصل نهج نظام العدالة تجاه الحقيقة، عند النظر إليه على خلفية المناقشة الفلسفية السابقة، تمامًا عن مفهوم الحقيقة من اقتراب التوافق والتماسك، حيث يمكن إنشاء ارتباط بين هذين الموقفين. فبناء الواقع فى قاعة المحكمة هو فى الأساس التماسك فى مقابل نظرية التوافق للحقيقة وهدفها هو بناء صورة متماسكة، مثل بناء أحجية الصور المقطوعة، حيث تجتمع كل القطع معا. ويشار هنا إلى أن النقطة الرئيسية للمحاكمة هى بناء صورة أو واقع متماسك، ولكن الأمر أكثر قليلًا من ذلك، فهى أيضًا طريقة لاختبار الصور المتماسكة المنافسة. فالجوهر الأساسى لنظرية تماسك الحقيقة هى المفهوم القائل بأن المعتقدات أو الأحكام صحيحة أو خاطئة وفقًا لما إذا كانت تتناسب مع أو تتكامل، مع مجموعة المعتقدات الأخرى (أو أى شىء) صحيحًا. فمنطق النظرية هو قياس الحقائق من خلال ملاءمتها داخل نظام معين. فى المقابل، تتبنى نظرية التوافق وجهة النظر القائلة بأنه إذا كان الشخص مذنبا فهو فعل ذلك– كما لو كان هناك نوع من الواقع المستقل الذى يمكننا من خلاله قياس حقيقة الأمر أو كذبه[٦٧].

إن نهج التوافق، الذى تم ذكره ببساطة، هو أنه عندما يحدث شىء ما فإنه يحدث بالفعل والبيان المتعلق به صحيح. فى المحاكمة إذن، الذنب وفقًا لنظرية التوافق يعنى أنه فعل ذلك بالفعل. أو بعبارة أخرى تكون العبارة صحيحة إذا، وفقط إذا كانت تتوافق مع الواقع، وتكون كاذبة إذا لم تكن كذلك. المفارقة التى تنجم عن هذه المناقشة هى أن هناك نوعين على الأقل من الحقيقة. يخلق الانقسام مفارقة مفادها أن التحقيق القانونى قابل لحقيقتين على الأقل، من المحتمل أن تكونا مختلفتين (أو متعارضتين). وقد تمت الإشارة إلى هذا باسم الحقيقة الموضوعية (أو الحقيقة الفعلية التى تسمح باستنتاج أنه فعل ذلك بالفعل) والحقيقة القانونية الرسمية (وهو ما يتم إنشاؤه بواسطة مكتشف الحقائق والذى يمكن أن يعنى، على سبيل المثال، أنه فعل ذلك بالفعل أو أنه فعل ذلك بالفعل ولكنه ليس مذنبًا لأن مصلحة العدالة ستملى ذلك). فى حين أنه من المأمول أن يؤدى النظام القانونى المصمم بشكل صحيح إلى تزامن الحقيقة القانونية الرسمية مع الحقيقة الموضوعية، إلا أن هناك العديد من الحالات التى يحتوى فيها النظام القانونى المصمم بشكل صحيح على ميزات تؤدى إلى الحقيقة القانونية الشكلية والحقيقة الموضوعية متباعدة[٦٨].

فالوظيفة الأساسية للعمليات القضائية وقواعد الإثبات فى القضايا المعروضة على المحاكم، والتى تكون فيها الوقائع محل نزاع هى العثور على الحقيقة، ويمثل العثور على الحقيقة الوظيفة الأساسية لإجراءات المحاكمات وقواعد الإثبات لتحقيق أهداف السياسة القانونية وفاعلية النصوص القانونية. وبدون النتائج القضائية للوقائع التى تتوافق بشكل عام مع الحقيقة، لن يكون من الممكن اختبار القانون وتحسينه فى ضوء الخبرة الحقيقية به فى تطبيقاته الملموسة. كما أنه عند تطبيق قواعد القانون قضائيًا على الحقائق التى تتصورها، فمن الممكن أيضًا اختبار القاعدة للتأكد من مدى كفاية صياغتها وسلامة أى فرضية تجسدها الوسيلة والهدف. وإذا تبين، فى ضوء الحقيقية الفعلية، أن القاعدة ناقصة، فقد تقوم هيئة تشريعية أو ربما حتى محكمة أعلى فى النظام بتعديل القاعدة، وأيضًا، بدون استنتاجات قضائية للوقائع تتوافق بشكل عام مع الحقيقة، سيفقد المواطنون، بمرور الوقت، الثقة فى العمليات القضائية باعتبارها محاكم عادلة وموثوقة ووسيلة فعالة لتسوية النزاعات، فى القضايا المدنية والجنائية على حد سواء. ومن المثير للاهتمام أن هذا قد يكون غير مرغوب فيه أيضًا، لأنه قد يؤدى إلى مزيد من التقاضى وليس إلى تقليله، لأن عددًا

أقل من الأطراف سيخشى ظهور حقيقة تتعارض مع مواقفهم فى إجراءات المحكمة، وبالتالى سيكونون أقل استعدادا للتسوية خارج المحكمة(٦٩).

ومن ثم، بشكل عام، ودون أكثر من ذلك، فإن الاستنتاج القانونى للواقعة فى إجراءات المحكمة يجب أن يتوافق مع الحقيقة الفعلية (الحقيقة الموضوعية)، أما الحقيقة القانونية فهى حقيقة قانونية رسمية، أى شىء يتم العثور عليه، على أنه حقيقة بواسطة الباحث القانونى عن الحقائق (القاضى أو المحلفين العاديين أو كليهما)، سواء أكانت تتوافق مع الحقيقة الموضوعية أم لا. ففى حالة النزاع على حقيقة ما، فإن القرار القضائى الذى يقرر وقوع الحقيقة يخلق الحقيقة من الناحية القانونية أو الحقيقة القانونية الرسمية، وبالتالى يشكل قابلية تطبيق القاعدة العامة للقانون التى تشير إلى الحقيقة. وبالتالى توجد الحقيقة فى مجال القانون، حتى لو لم تحدث هذه الحقيقة فى مجال الطبيعة(٧٠).

- الحقيقة الرسمية والحقيقة الموضوعية، هل ثمة خلاف أحيانا؟

فى نظام مصمم بشكل جيد، تتطابق النتائج القضائية للحقيقة القانونية الرسمية بشكل عام مع الحقيقة الموضوعية، وهنا يشير البعض من الفقهاء إلى أن المحاكمة ليست إجراء لاكتشاف الحقيقة فى حد ذاتها، بل لإنشاء أساس للحقيقة لتسوية النزاع بين المتقاضين. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أبدا أن هدفها الأساسى هو الحصول على هذا الأساس أقرب ما يكون إلى الحقيقة الموضوعية قدر الإمكان(٧١).

وعلى ذلك يمكننا أن نرى بسهولة أن هناك أسبابًا قوية لضرورة أن يتزامن الاثنان وقد تفشل الحقيقة القانونية، فى حالة معينة، فى التوافق مع الحقيقة الموضوعية. وفى تفسير ذلك هناك نوعان مختلفان تمامًا من التفسيرات المحتملة لمثل هذا الفشل عند حدوثه، ولا قصد الإشارة إلى أننا ندرك دائمًا وجود أى اختلاف من هذا القبيل، أو يمكننا تحديده بسهولة(٧٢):

أولًا، قد تؤدى إجراءات المحكمة وقواعد الإثبات، على الرغم من أنها موجهة فى المقام الأول إلى الحقيقة الموضوعية، فى قضية معينة، إلى نتائج رسمية للحقيقة تختلف عن الحقيقة الموضوعية ليس عن قصد، ولكن لمجرد أن السبب هو الطريقة التى تسير بها العملية، فى ظل الظروف الخاصة بالقضية. فى مثل هذه الحالة، قد يفسر أى عامل من العوامل هذا الاختلاف، بما فى ذلك عدم المساواة الفادحة فى تمثيل المحامين بين الأطراف أمام المحكمة، وعدم المساواة

فى الموارد المتاحة للأطراف للتحضير للمحاكمة، أو التحيز من جانب المكتشفين لحقيقة معينة، والافتقار التام إلى كفاءة مكتشفى الحقائق فى استيعاب الأدلة ووزنها، والأحداث العرضية مثل وفاة الشهود الرئيسيين قبل المحاكمة، وأكثر من ذلك. وفى بعض هذه الحالات، عندما ندرك أن هذه النتائج خاطئة، قد نتمكن من معالجتها من خلال الاستئناف، أو الإلغاء، أو محاكمة جديدة، أو ما شابه ذلك. ولا شك أن الاختلاف بين الحقيقة الموضوعية والحقيقة القانونية الرسمية فى هذا النوع من القضايا لا يمكن تبريره فى حد ذاته على أساس مبررات سياسية، فهذا الاختلاف يتطلب التوضيح، وفى بعض الحالات ربما يحتاج إلى التصحيح. وكثيرًا ما يعكس هذا الاختلاف ببساطة التنازل عن ضرورات أكبر، وخاصة اعتبارات التكلفة. ولا يمكن للقانون نفسه أن يضمن المساواة فى التمثيل القانونى فى المحاكمة، على سبيل المثال.

ثانيًا، هناك حالات تفشل فيها إجراءات المحكمة وقواعد الإثبات فى العثور على الحقيقة الموضوعية لسبب مختلف تماما. فى هذه الحالات، تتباين الحقيقة الموضوعية والحقيقة القانونية الرسمية فى قضية معينة لأن إجراءات المحكمة وقواعد الإثبات، على الرغم من أنها موجهة بشكل عام إلى الحقيقة الموضوعية، فإنها مصممة أيضا لخدمة أهداف أخرى تدخل فى الاعتبار بالفعل فى حالة معينة. على سبيل المثال، فإن قاعدة قانون الأدلة الجنائية التى تحظر استخدام حتى أدلة الإدانة الشديدة التى يتم الحصول عليها من خلال تفتيش غير قانونى لمنزل خاص، تحمى الخصوصية. وقاعدة الإثبات قد تمنع المحكمة من النظر فى اعتراف المتهم بالذنب، وكذلك أى ثمار إثباتية له، حيث انتزعت الشرطة الاعتراف بضرب المتهم ونتيجة لتطبيق هذه القاعدة باستثناء الأدلة، قد تفشل المحكمة فى النهاية فى العثور على الوقائع الحقيقية. وبالطبع ليست كل الاعترافات المنتزعة بالإكراه كاذبة لكن مثل هذا الاختلاف الناتج بين النتائج الرسمية للحقيقة والحقيقة الموضوعية لا يزال من الممكن تبريره على أسس سياسية أو غيرها. ببساطة، ليس الأمر أن العمل الحصرى للمحكمة الابتدائية فى جميع القضايا المتنازع عليها هو العثور على الحقيقة الفعلية.

## خاتمة

كشف الاستعراض السابق للدراسات القانونية وفلسفة القانون أن الأسئلة المركزية للنظرية القانونية فيما يتعلق بطبيعة القانون يمكن فهمها على أنها خلافات حول طبيعة الحقيقة القانونية. فالحقيقة أمر محفوف بصعوبة وصفه، وهذا نابع من الخلاف حول طبيعة الخلاف فى القانون وما هو هذا الخلاف. وكما رأينا، فإن التوصيف النظرى للحقيقة القانونية يختلف قليلًا عن التوصيف الأكثر عمومية للحقيقة داخل الفلسفة. ويمكن أن يعزى ذلك جزئيًا إلى الطبيعة المعيارية المزعومة أو المولدة للالتزام للقانون، ويعزى أيضًا إلى الطبيعة الاجتماعية المتأصلة للنظام القانونى، وتفاعله المعقد مع العالم الذى يسعى إلى تنظيمه. إن تفسيرات حقيقة الافتراضات القانونية تضع أوزانا وتأكيدات مختلفة على عناصر مختلفة من هذه الجوانب. ومع ذلك، فإن الطبيعة المغلقة للفكر القانونى، من حيث إنه شكل قائم بذاته للحقيقة، موجود للأغراض القانونية وحدها فى كثير من النواحى، وبمعنى أن كل نظام قانونى سيكون له مجموعاته الخاصة من الشروط أو الأساليب لإنتاج والعثور على القانون. وتختلف الحقيقة القانونية عن الحقيقة بالمعنى الأكثر عمومية لأنها قائمة بذاتها، على الأقل إلى حد ما، فما هو صحيح فى نظام قانونى ما، قد لا يكون صحيحًا فى نظام قانونى آخر، وقد لا يكون صحيحا على الإطلاق عندما يتم إزالة الاقتراح من السياق القانونى.

وقد تختلف الحقيقة القانونية الرسمية والحقيقة الموضوعية فى قضية معينة، حيث تجد المحكمة حقائق لا تمثل الحقيقة الفعلية. وفى حين أنه من المرغوب فيه عموما، لأسباب عديدة مهمة، ألا يحدث هذا، وأن تسود هذه الحقيقة الموضوعية، أو أقرب تقريب لها، بشكل عام، فإن الاختلاف يحدث فى بعض الحالات، فى الواقع، عن طريق التصميم. يمكن أن تكون المبررات وراء ذلك ذات أهمية كبيرة، ومن ثم تبرر هذا الاختلاف، وهذه المبررات، وبعضها موجه نحو الحقيقة فى المسار العام للقضايا، متنوعة ومعقدة للغاية. وإذا كانت هناك مبررات ذات صلة بهذا الاختلاف فى حالة معينة من الاختلاف، فإن الاختلاف هو مجرد الثمن الذى ندفعه مقابل وجود نظام معقد متعدد الأغراض، حيث الحقيقة الفعلية، وما هو قانونى وما يترتب على ذلك من قيمة واحدة، فهى لا تشكل إلا قيمة واحدة من بين مجموعة متنوعة من القيم المهمة التى تتنافس على التحقيق القانونى.

# المراجع


١- ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثالث، دار صبح بيروت، لبنان، وأديسوفت، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.

٢- يشار هنا إلى الصعوبات التى أوردها الفلاسفة والتى لازمت التعرف على مفهوم الحقيقة وطبيعتها، يراجع فى ذلك:

Donald Davidson, The Folly of Trying to Define Truth, 1996, 93, 6 Journal of Philosophy 263, 265 referring to the works of G E Moore, Bertrand Russell, Gottlob Frege and Alfred Tarski.

٣- أشار إلى ذلك:

Vardy, Peter 1999, What is truth? Sydney: University of New South Wales Press., p. 65.

٤- يراجع للتفصيلات:

Merriam-Webster's Online Dictionary, truth, 2005.

5- Vardy, op. cit., p. 179.

٦- يشار هنا الى ما أورده كل من:

Horwich, Paul 1990, Truth. Oxford, GB: Clarendon Press. Edited by Frank Jackson & Michael Smith, p. 2.

٧- ومن هؤلاء:

Horwich, Paul, Ibid.

٨- يشار إلى ما ذكره هنا:

Davidson, op. cit., p. 265.

٩- أشار بالتفصيل إلى ذلك:

Schantz, R. Truth and Reference. Synthese 126, 2001, 261–281.

١٠- شغل هذا الجدل الفلسفى العديد من المؤلفات فى فلسفة القانون وازدادت وطأته فى العصر الحالى، وقد اشير إلى هذا الجدل بالتفصيل:

Davidson, op. cit., p. 265.
Schantz, op. cit., p. 16.

١١- يراجع للتفصيلات:

Vardy, op. cit., p. 28.
Schantz, op. cit., p. 16.

١٢- اعتمد ذلك التقسيم عدة أوراق علمية منها:

Fernandez, Joseph, op.cit, p55.
Schantz, op. cit, p16.

١٣- يراجع فى ذلك:

Siltala R. 2011, Law truth and reason: a treatise on legal argumentation, Springer.https://doi.org/10. 1007/ 978-94-007-1872-2.

١٤- يراجع للحصول على تفاصيل:

Encyclopedia of Philosophy, Vol.2, Correspondence Theory of Truth, auth.: Arthur N. Prior, pp. 223–24 (Macmillan, 1969)

e.g., Bradley, F.H., On Truth and Copying, in Blackburn, et al. eds., 1999, Truth, 31–45.

15- Fernandez, Joseph, op. cit., p. 60.

١٦- يراجع للتفصيلات:

Zenon Bankowski, The Jury and Reality, cited in Mark Findlay and Peter Duff (eds), The Jury Under Attack, 1st ed, 1988, 8.

Patterson, Dennis Michael (1996). Law and truth. New York: Oxford University Press, p 5.

Vardy, op. cit., pp. 13, 14.

17- Vardy, op. cit., p. 13.

18- Horwich, op. cit., p. 21.

19- Schantz, op. cit., p. 16.

20- Fernandez, Joseph, op. cit., p. 60.

21- Cf. Pears, The False Prison. A Study of the Development of Wittgenstein's Philosophy, Vols I–II.

22- Encyclopedia of Philosophy, Vol.2, Coherence Theory of Truth, auth: Alan R. White, pp. 131–33, see esp., section on Epistemological assumptions, Macmillan, 1969.

23- Johnson, Lawrence E. 1992, Focusing on truth. New York: Routledge, p14.

24- Horwich, op. cit., p. 21.

٢٥- أشار إلى ذلك:

Vardy, op. cit., p. 14.

Schantz, op. cit., p. 16.

Fernandez, Joseph, op. cit., pp. 60-62.

26- Fernandez, Joseph, op. cit., p. 62.

27- Fernandez, Joseph, op. cit., p. 62.

٢٨- يراجع لتفصيلات الانتقادات للنظرية:

Fernandez, Joseph, op.cit, 62

Ralph C S Walker 'A Problem about Truth' in Schantz, op.cit, 312.

29- Siltala R. op. cit; pp 17-18

30- Horwich, op.cit , p 21

٣١- للتفصيلات أنظر:

Bertrand Russell, 'William James's Conception of Truth' in Simon Blackburn and Keith Simmons (eds), Truth, 1st ed, 1999, p. 71.

٣٢- يراجع فى ذلك:

William James, 'Pragmatism's Conception of Truth' in Simon Blackburn and Keith Simmons (eds), Truth, 1st ed, 1999, p. 54.

33- Siltala R. op. cit., p. 18.

٣٤- يراجع للتفصيلات:

Fernandez, Joseph, op. cit, 64

35- Encyclopedia of Philosophy, Supp., Truth, auth: Michael Williams, pp. 572–73, Macmillan, 1996.

٣٦- يراجع لتفصيلات ذلك:

Schantz, op.cit., p. 16.

37- Fernandez, Joseph, op. cit., pp. 65-66
38- M Devitt, The Metaphysics of Deflationary Truth, cited in Schantz, op. cit, pp 60-63
39- Fernandez, Joseph, op. cit, p 66
40- Pintore, Anna. Law Without Truth. United Kingdom: Deborah Charles Publications, 2000.
41- Siltala R. op. cit., p. 17
42- Dickson, Julie, 2001, Evaluation and Legal Theory. Hart Publishing.

٤٣- يراجع للتفصيلات:

Luke Mason, Idealism, empiricism, pluralism, law Legal truth after modernity, in, condello, Angela and Andina, Tiziana (eds), 2019. post-truth, philosophy and law. New York, NY: Routledge. pp. 93 – 111.

٤٤- للاطلاع على نظرية هارت بشكل تفصيلى:

Hart, H.L.A., 2012. The concept of law. Oxford University Press.

45- Luke Mason, op. cit., p. 101.
46- Luke Mason, op. cit., p. 101.

٤٧- للتفصيلات:

Leiter, B., 1995. Legal Indeterminacy. Legal Theory, 1, 04, pp. 481–492.

48- Luke Mason, op. cit., p. 101.

٤٩- ناقش ذلك تفصيلًا:

Kennedy, D. and Klare, K.E., 1984, A Bibliography of Critical Legal Studies. The Yale Law Journal, 94, 2, pp. 461–490.

٥٠- ناقش تلك النظرية تفصيلًا كل من:

Cohen, G.A., 2000, Karl Marx's theory of history: a defence. Clarendon Press. Dammer, H.R. Albanese, J.S., 2013, Comparative criminal justice systems. Cengage Learning.

٥١- يراجع للتفصيلات:

Horwitz, M.J., 1975. The Rise of Legal Formalism. The American Journal of Legal History, 19, 4, pp. 251–264.

52- Luke Mason, op. cit., pp. 100-101.
53- 1 - Luke Mason, op. cit., pp. 101-102.

٥٤- أوضح ذلك تفصيلا فى مؤلفه:

Dworkin, Ronald, 1986, Law's Empire. Harvard University Press.

55- Posner, R.A., 1987. The Law and Economics Movement. The American Economic Review, 77, 2, pp. 1–13.
56- Posner, R.A., op. cit.
57- Patterson, Dennis, op. cit., p. 25.
58- Viola, Francesco. Judicial truth, "Persona y derecho", 32, 1995, pp. 249–266.
59- Viola, Francesco, op. cit., p. 252.

٦٠- يراجع للتفصيلات:

Lynch, Michael P. How to be a Relativist, in P. Nehrot (ed.), Truth and Judgement. Milano, Franco Angeli, 2008.

61- Embulaeva, Natalia & Ilnickaya, Lyubov, 2018, The principle of objective truth in law. SHS Web of Conferences. 55. 02011. 10.1051/shsconf/20185502011.
62- Embulaeva, Natalia & Ilnickaya, Lyubov, op. cit.

٦٣- يراجع فى ذلك:

Viola, Francesco. Judicial truth, Persona y derecho, 32, 1995, pp. 249–266
Patterson, Dennis. Law and Truth. Oxford, OUP, 1996.

64- Angela Condello, op. cit., p. 29.

65- Angela Condello, op. cit., p. 29.

66- Summers, Robert S., op. cit.

67- Fernandez, Joseph, op. cit., p. 55.

68- Fernandez, Joseph. op. cit, pp. 55 – 66.

٦٩- يراجع فى ذلك:

Summers, Robert S., Formal Legal Truth and Substantive Truth in Judicial Fact-Finding – Their Justified Divergence in Some Particular Cases, 1999, Cornell Law Faculty Publications. Paper 1186.

٧٠- أشار إلى ذلك:

H. Kelsen, Sovereign Equality of States, 53 Yale Law Journal, 207, 218, 1994.

71- Edmund M. Morgan, Some Problems of Proof Under the Anglo-American System of Litigation, 128 N.Y. 1956.

72- Summers, Robert S., op. cit.

# The Dilemma of Truth in Legal Thought
# An Approach to the Philosophy of Law

**Mahmoud Bastami**

The philosophy of legal truth relates to philosophical and theoretical thinking about how truth is determined in a legal context. This philosophy involves exploring the concepts and principles that govern the process of determining truth in the law, as well as considering the ethical and human implications of this process. The concept of legal truth raises many philosophical questions, such as: What is truth in a legal context? How can truth be achieved amidst legal complexities and different standards for its determination? What is the role of ethics and values in determining legal truth? Philosophers and legal theorists address these questions by analyzing the concepts of truth, justice, and legal procedures, seeking to understand the philosophical foundations that govern thinking and practices in the field of determining legal truth. Legal philosophers explore how the social and cultural context influences determining legal truth, in addition to studying the relationship between truth and justice and how to ensure justice is achieved by accurately and fairly determining truth. In this regard, the philosophy of legal truth is a stimulating field for exploration and debate, where philosophers and legal critics can offer different perspectives on how to understand and analyze the process of determining truth in a legal context and how to enhance this process to ensure justice and respect for individual rights.

This article does not aim to provide a detailed analysis, interpretation, or detailed explanation of the theory of truth. Instead, it aims to highlight the ways in which truth is considered in legal philosophy and its implications on legal practice. The central question here is: What does truth mean in the two contexts under study – philosophy and law? The common denominator between the two contexts is the pursuit of determining the true state of affairs, defining the legal perspective of truth, and the extent of the difference between objective truth and legal truth, whether in legal theory or practice through institutions of justice.

**Keywords:** legal truth, consistency, coherence, legal philosophy, legal positivism, legal realism, legal idealism, formal truth, objective truth.